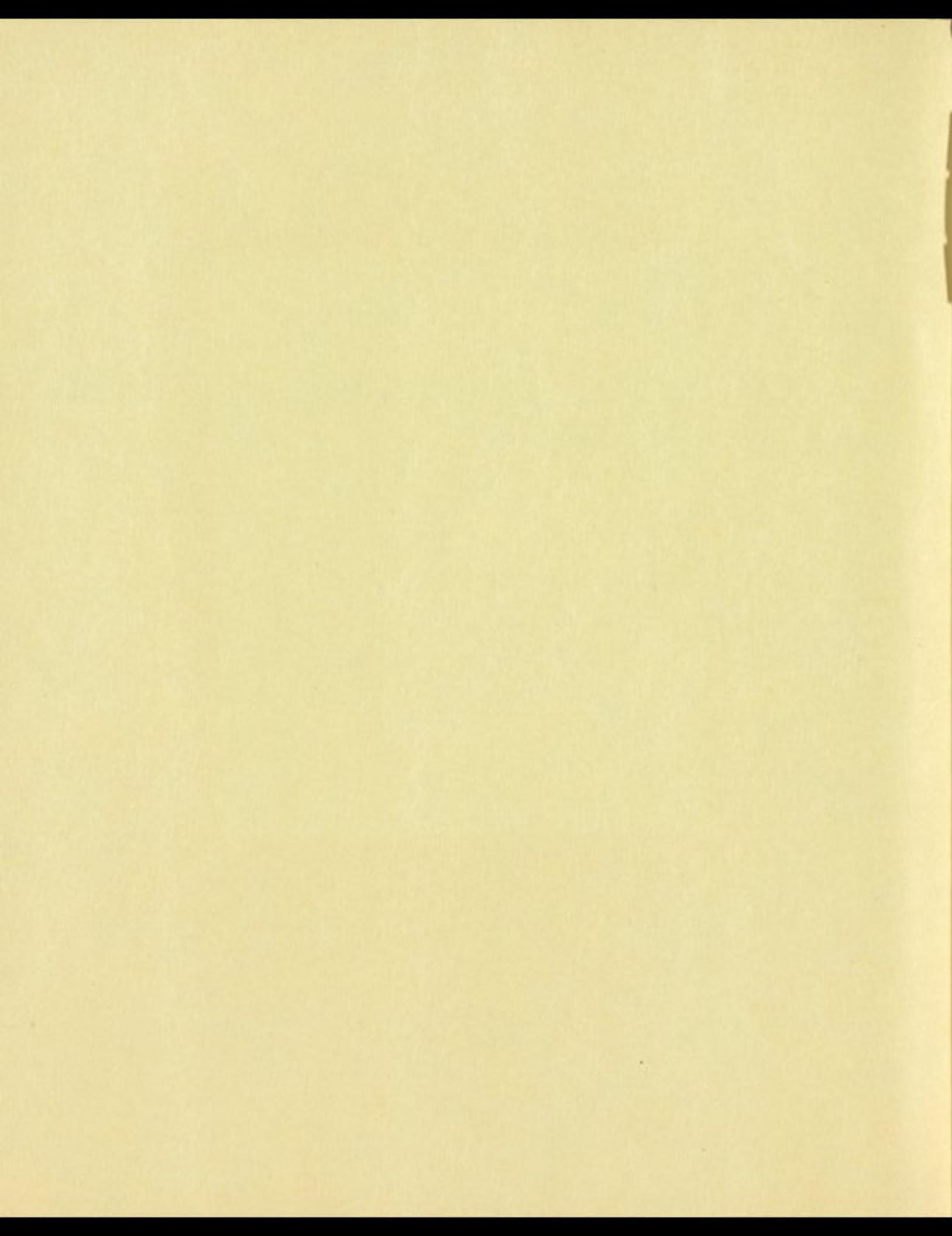
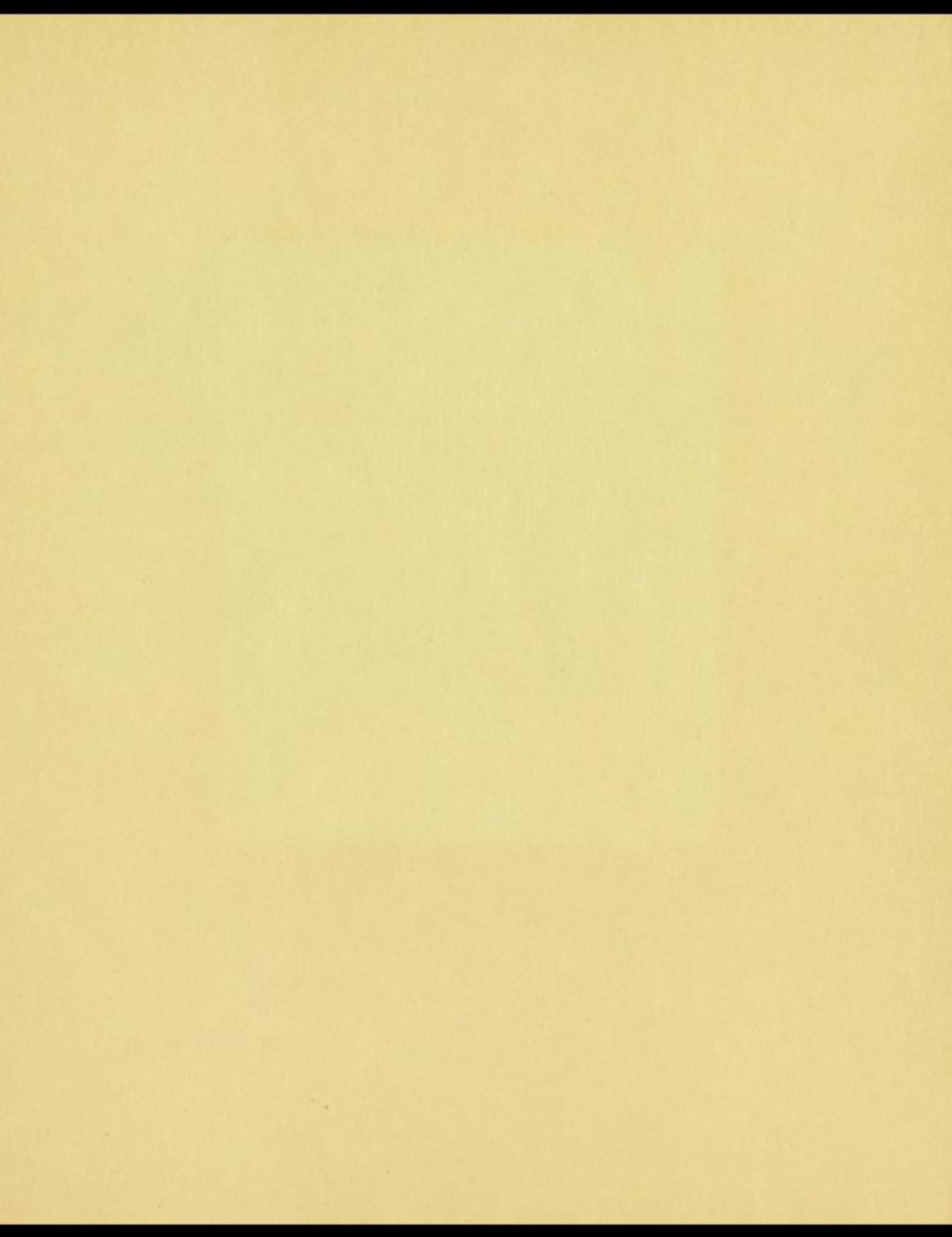


THE LIBRARIES  
COLUMBIA UNIVERSITY







السلسلة الثقافية

بقلم احمد عبد القادر

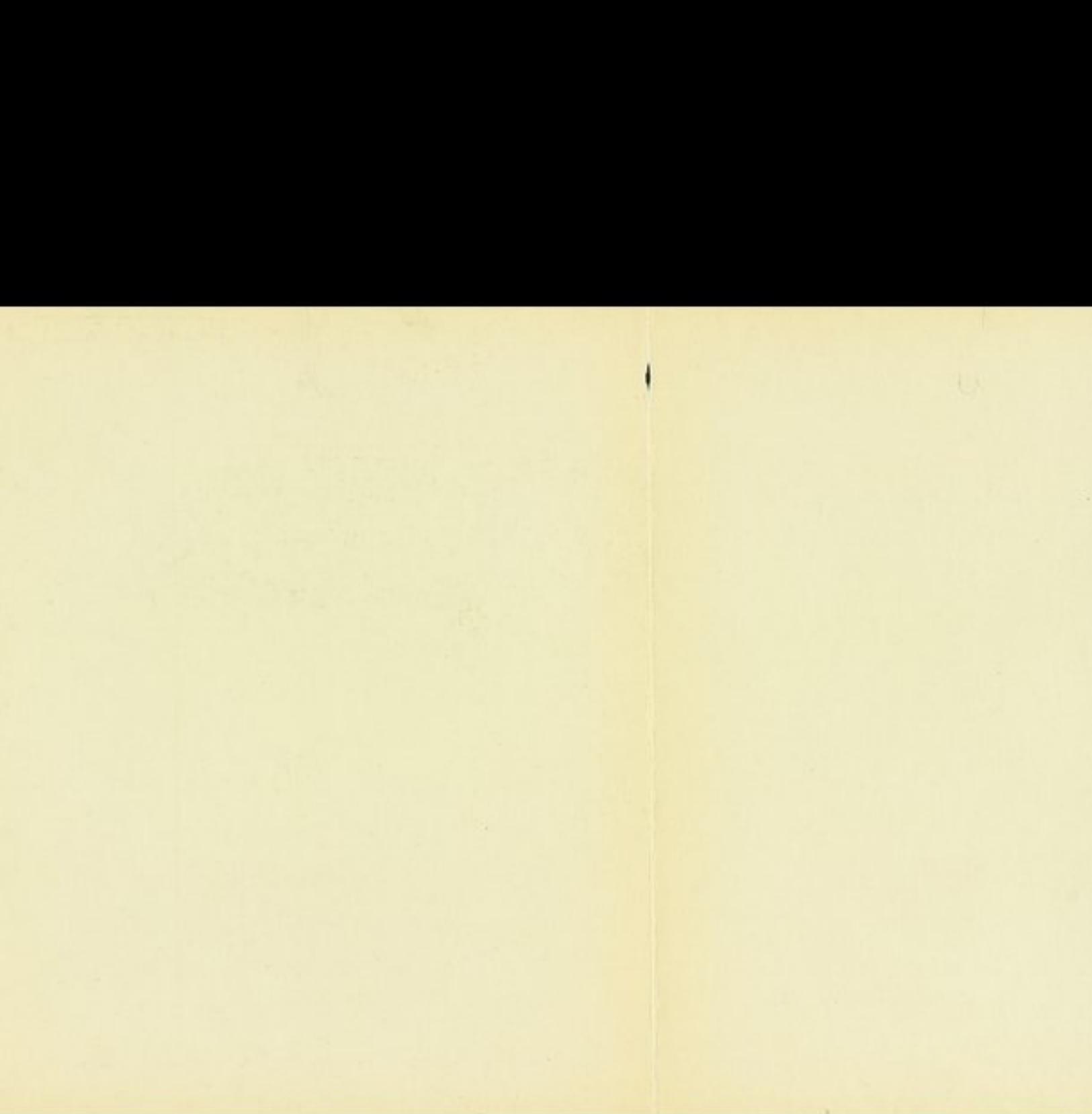
# الزقراطية اليسرالية

- \* يصدر عن هذه السلسلة:
  - \* المفهون البغداديون والمقام العراقي للشيخ جلال الحسني
  - \* دار السلام في حياة أبي العلاء للدكتورة بنت الشامي
  - \* المدخل الى عالم الفولكلور عنوان الكمال

١

أصدرته مديرية الفنون والثقافة الشعبية - وزارة الارشاد

الارشاد الفني : جميل محمد ربيه



# الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ الْإِشتِرَاكِيَّةُ

For Reserve of Exchange  
Central Library  
University of Baghdad

بحث فكري موجز في تاريخها و أهميتها.

بقلم  
أحمد عبد القادر

956  
Dr 26  
1

## صراع مع الشيوعية

لم تشهد الشيوعية الحديثة في حياتها ، منذ قيام عصبة الشيوعيين التي أسسها ماركس عام 1847 حتى هذا اليوم ، من خصم قوى الشكيمة ، صلب العود كهذا الذي شهدته في الديمقراطية الاشتراكية . وقبل الحرب الأولى ، أو بعبارة أدق ، قبل قيام الحزب البولشفى اللينيني في روسيا ، كان الصراع بين العقدين يجري على الصعيد الداخلى فقط داخل المؤسسات الدولية خلال الامميتين الأولى والثانية .

وفي خلال الاممية الثانية ، أو ما يمكن أن نسميه بعهد ازدهار الديمقراطية الاشتراكية ، كان الخلاف قد تبلور بين العقدين ، ثم راح يستقطب أكثر فأكثر إلى أن بلغ الأوج في الاجنحة الاشتراكية الدولية المختلفة التي تربع الشيوعيون في أحدها ، مما أدى بهم إلى الهروب بأنفسهم

من حضرة تلك الاممية ليشكلوا لهم وحدتهم حزبا سياسيا ، هو الحزب البولشفي ، على ضوء التفسيرات والنظريات التي أتى بها لينين ، وليعلنوا قيام امية جديدة ، هي امية الثالثة ، او امية الشيوعية زاعمين بأنها وحدتها التي ستؤدي بالانسانية الى حياة أفضل .

وبعد انفصال الشيوعيين عن حضرة امية الثانية ، بدأ الصراع بين العقدين على الصعيد الدولي صراحة فلم تدخل كل منهما وسعا في مقاومة بعضهما البعض ، فكانت الحملات النارية التي شنها لينين ، ومن بعده ستالين ، على الديمقراطية الاشتراكية وقادتها ، تمثل ضيق القدر السياسي والافلاس الثوري عندما انحدر الزعيمان الشيوعيان الى استعمال الكلمات النابية الغريبة على المنطق السياسي كـ « التعفن » و « التفسخ » و « الانهازية » و « القذارة » و « الخيانة » و « التدليس » و « المستنقعات » و « الانحراف » و « التآمر » ، الى آخر ما في قاموس السباب الشيوعي الذي تزخر به مؤلفات لينين وكتاباته ، وهي كلمات ورثتها الاجيال الشيوعية المتعاقبة عن بعضها في مختلف بلدان الدنيا وراحوا ، كما هو شأنهم في كل مكان اليوم ، يرمون بها كل من هو غير شيوعي ، اشتراكيا كان او غيره . والحق فان اول ما يأخذونه المفكرون الباحثون على امية الثالثة في كفاحها السياسي في هذا العصر ، هو هذا الاسلوب « السبابي » « الشتائمي » الذي لا يليق لا بقائد عقائد ولا حتى بأى محترف من محترفى السياسة العاديين . وعلى الرغم من كل هذا الشتم والسباب ، فان الديمقراطية الاشتراكية بقيت صامدة عالية الصرح والبيان محتفظة بكرامتها السياسية وأدبها السياسي ، فلم ترد على الشتيمة بالشتيمة ولا

على السباب بالسباب ، إنما كانت ردودها العمل السياسي السلمي الهدىء الرصين في مختلف انحاء الأرض ، فراحت تعمل جاهدة ضد الاستعمار وفي مكافحة الغلم الاقتصادي والاضطهاد والتعسف والاستغلال وترفع من شأن الديمقراطية ومقاصيمها ، فمشت من نصر إلى نصر بسبب مواكبتها المصالح الآية لجميع شعوب الأرض فالتفت حول رايتها هذه الكتل البشرية الجبارة في آسيا وأفريقيا وأوروبا ثم اجتازت المحيط الاطلسي إلى دول أميركا اللاتينية ثم لقف بوجه سطوة الكارتل والترست ورؤوس الأموال الضخمة في الأميركيتين ، وهي باللغة أهدافها ومقاصدها اليوم أو غداً اغلب الغلن .

ان ضمور السيطرة الاحتكارية الأجنبية وانحسار ظل الاستعمار عن بقاع العالم كنتيجة لکفاح الشعوب الوعية في الدنيا ، قد جرد الاممية الشيوعية من اسلحتها الهجومية التي كانت تستعملها في سبابها ضد الديمقراطية الاشتراكية ومبادئها في الثورة الإسلامية البيضاء ، فلم يعد هناك من يصدق شبيهة شيوعية موجهة إلى شخصية او حزب ديموقراطي اشتراكي تصفه بأنه « قذر انتهازي » ، او عميل لرأس المال ، او « متفسخ يعيش في مستنقع عدواني بورجوazi » او حليف للاستعمار ، وذلك في بلد متتحرر من سيطرة الاحتكارات المالية لا ينزع إلى التوسيع الاستعماري .

لا ماركس ولا انجلز قد استطاعا في حياتهما تحقيق شيء من اهداف الشيوعية الدولية الرئيسية او الزام أحد من قادة الاشتراكية الآخرين بتبني تلك الاهداف . كل ما استطاعا ان يعملاه تلك الايام هو اقرارا هما مرغمين ، بعض أغراض الديمقراطية الاشتراكية خلال عمر الامميتين . ذلك لأنه

لا ماركس ولا انجلز قد استطاعا ، ولو مرة واحدة ، من الزام أى مؤتمر اشتراكي ساهما فيه ، الزاما اجتماعيا ، باقرار مبدأ « ديكاتورية الطبقة الواحدة » فوق رأس المجتمع . فلقد كان المؤمنون بالاشتراكية من غير الشيوعيين ، والديموقراطيون الاشتراكيون ، على وعي تام وبينة من أن اقامة مثل هذه الديكتatorية على اشلاء بقية الطبقات سيؤول بالتالي الى استبداد جهاز من شأنه القضاء على جميع المفاهيم الديموقراطية في الحرية ويجعل من الطبقة المحكومة التي بقيت بعد فناء بقية الطبقات ، كتلة من آلة بشرية تتحرك بارادة ذلك الجهاز ، لا حول لها ولا قوة في معارضته أو الاحتجاج عليه ، وهو ما يرجع بالبشرية القهقرى الى نوع جديد من انواع الرق البشري الشامل .

حتى الاممية ذاتها ، هذه الاممية التي يفخر « ببطولاتها » الكتاب الشيوعيون ، لم تكن بالحقيقة من صنع ماركس وانجلز مطلقا . إنها كانت من صنع العمال الفرنسيين . لقد كانت « طفلا فرنسيا شب على يد مربية انكليزية » كما هو معلوم .

يقول هنرى ارفنون : « قد يحمل اختيار لندن مركزا للاممية الاولى على الفن بأن النقابين الانكليز هم الذين دعوا الى تأسيس الاممية الاولى . غير ان الواقع كان عكس ذلك . فالمندوبون الفرنسيون هم الذين عملوا لتأسيس تلك الاممية » . ولقد قيل بحق « ان الاممية الاولى طفل ولد في المصانع الفرنسية وعهد به الى مربية في بلاد الانكليز » . ولقد كتب النداء لتأسيس هذه الاممية حرفى باريسى اسمه تولان ، كان يعمل فى صب البرونز ، وذلك

عند ارسال وفد عمالى الى معرض لندن ، وكان تولان هذا من اتباع برودون \* .  
واذن فان الحرفى الباريسى البرودونى تولان ، ومعه الزعيم الفوضوى  
برودون ، كانا هما خالقى الاممية الاولى وفارسيها السباقين \* على أن  
الكتاب الشيوعيين ، وهم من هم فى سرقة « البطولات » و « التجاجات » ،  
نم سرقة القيادات والثورات من الغير ، قد كتبوا فى الموسوعة الشيوعية  
الكبرى يقولون :

« ان جمعية الشغيلة الاممية - الاممية الاولى - كانت أول منظمة  
ثورية عالمية جماهيرية للبروليتاريا \* وقد شكلتها فى عام ١٨٦٤ كل من  
كارل ماركس وفريدرريك انجلز ، مؤسسى الاشتراكية العلمية \* وكانت  
خالقىها وقادتها \* .

وكاتب الموسوعة الشيوعية هذا ، بعد أن يسرق واقع تأسيس الاممية  
الاولى بهذه الجرأة من البرودونيين ويسلمه ماركس وانجلز ، يقع فورا  
فى تناقض مضحك مع نفسه ويفضح أكاذيبه على عجل اذا ثبت للقارئ ،  
بأن هذه الاممية لم تكن « عالمية جماهيرية للبروليتاريا » كما يزعم ، وذلك  
عندما يقتبس عن لينين ما كتبه بدوره من متناقضات ايضا عنها اذا يقول :

« ان ماركس ، بجمعه شامل الحركة العمالية في مختلف البلدان ،  
وسعيه الى توجيه شتى اشكال الاشتراكية غير البروليتارية السابقة للماركسيه  
( مازينى ، برودون ، باكونين ، التريديونينية ، الليبرالية الانكليزية ،  
الانحراف اللاسالى اليمينى فى المانيا .. الخ ، نحو انتهاج نشاط مشترك ،  
وكفاحه نظريات جميع هذه الشعوب والمدارس ، قد صاغ تكتيكا وحيدا لنضال

## الطبقة العاملة البروليتارى فى مختلف البلدان ٠

ولنین اذ يفضح كذبة كاتب الموسوعة الشيوعية فى عرضه طبيعة العناصر التي كانت تتكون منها الاممية الاولى عندما يشير بهذه الصراحة الى « شتى اشكال الاشتراكية غير البروليتارية » والى « نظريات جميع الشیع والمدارس » التي كانت تتشكل منها تلك المؤسسة ، فإنه بدوره ينافقن نفسه ايضا عندما يقول مرة فى نفس فقرته المقتبسة هذه ، بأن ماركس كان « يجمع شمال الحركة العمالية فى مختلف البلدان » ، ثم يعود ليقول مرة أخرى بأنه كان « يكافح نظريات جميع هذه الشیع والمدارس » التي تمثل عناصر تلك المؤسسة ٠ اذاً هل يعني صراعك وكفاحك عدة أشخاص من أجل القضاء عليهم وسحقهم بكل ما أوتيت من قوة ، هل يعني ذلك بأنك « تجمع شملهم » ؟ انه منطق بائس ، بل تهویش ومحاجطات لا يمكن للكتاب الشيوعيين التجبر عندها عندما يسرقون منجزات الناس أو يفتعلون البطولات ، شأنهم شأن من يريد أن يقمرك بالغش فى لعبة قمار ٠

الواقع ان القرن التاسع عشر ، منذ مطلعه ، كان زاخرا بالتيارات الاشتراكية والديمقراطية المتعددة الاشكال التي لا تؤمن بديكتاتورية الطبقة الواحدة ٠ وكانت « عصبة الشيوعيين » التي أسسها ماركس وانجلز عام ١٨٤٧ عربة ثورية مكسرة الدوايلب ، حاول المفكران الشيوعيان أن يسابقا بها عاصفة الديمقراطيات الاشتراكية المنطلقة فى رحاب ذلك القرن ، فاجهدا نفسيهما فى سحبها مدة سبع عشرة سنة دونما جدوى ، بعدها وجدا الفرصة المناسبة للإعلان عن تلك العصبة وحملة عربتها فى لندن عندما

انضما الى الاممية الراخة بالعناصر الديموقراطية الاشتراكية والتي دعا  
الى تأسيسها الحرفى الباريسى غير الماركسي تولان .

فالظاهر أن المنطق السياسى الذى يلج به كاتب الموسوعة الشيوعية  
لا يرقى بمستواه الى أكثر من الدعاية العقائدية التى يمكن أن تجوز وتمرر  
على الناشئة الشيوعية فقط . ومثل هذا المنطق ، لا يجوز أن تجسر به  
موسوعات عالمية تكون على أقل تقدير فى متناول يد الباحثين والمفكرين  
العقائديين . ان قصة تكوين الاممية الاولى قد أصبحت معروفة لدى الغادى  
والراائح فى مكتبات التاريخ السياسى ، فلماذا تحشر المغالطات الضخمة فى  
موسوعات كان المفروض فيها أن تكون مراجعة علمية لا يرقى الى سطورها  
الشك بالنسبة للذين يقلبون صفحات التاريخ ؟ من يدرى ، لعل ذلك من  
باب المنطق الهيجلي المقلوب أيضا !

ورغم مغالطات كاتب الموسوعة الشيوعية وتهویشه ، فإن حياة الاممية  
الاولى كانت عبارة عن سلسلة صراع عقائدى رهيب بين قادة الفكر الشيوعى  
وعلى رأسهم ماركس وانجلز ، وبين قادة الفكر الديمقراطي الاشتراكى  
مرة ، وقاده الفكر الفوضوى مرة أخرى . وكان المحظوظ على قرارات  
جميع المؤتمرات التى عقدتها تلك الاممية ، هو أن كل جانب كان يقرر  
لنفسه القرار الذى يريد ، بعدها كانت تصدر المقررات التى ما وجدنا فيها  
نصرًا حاسما لأى جانب كان . على أن التاريخ يسجل بأن نفوذ البرودونيين  
في السنوات بين ١٨٦٤ - ٦٨ كان بارزا في جو تلك الاممية بسبب التفاوت  
كثير من الاوساط الشعبية الاوربية حولهم . وعندما تضاءل نفوذ هؤلاء

بتخليلهم عن القيادة لفوضويين جدد ، منهم جيمس غليوم ودى بيب وفارلان ،  
يدعون الى الاخذ بمبدأ الملكية الجماعية الذى كان يدعوا اليه الشيوعيون ،  
ازداد الصراع العقائدى حدة بين هذين الجانبيين وبلغ ذروته بظهور باكونين  
على مسرح هذه الاممية التى انضم اليها عام ١٨٦٨ ، حتى تكاد تكون المرحلة  
الثانية من تاريخ الاممية الاولى لا اكتر من سجل للصراع التاريخي بين  
ماركس وباكونين .

وعندما أصبح الانتساب للاممية الاولى خيانة عظمى في نظر الدول الاوربية  
بسبب وقوف العناصر الشيوعية لهذه الاممية الى جانب كميونة باريس من  
جهة ، وبعد أن رأى القادة الشيوعيون في زعماء الديموقراطيات الاشتراكية ،  
والقادة الفوضويين خصوماً أولى بأس ، لهم ما لهم من الخطر في ميدان  
الصراع العقائدى من جهة أخرى ، عمل ماركس للخروج من هذه الورطة  
بذكاء يلفت النظر ، بأن قرر - لنفسه ولأتباعه طبعا - في مؤتمر لاهاي عام  
١٨٧٢ طرد باكونين وجماعته من تلك الاممية كما لو كانت هذه حزبا  
شيوعيا وليس جامعاً اشتراكياً ، ثم الهروب من الميدان بنقل مكتب الاممية  
إلى نيويورك ، وبعدها جرى حلها رسمياً في اجتماع عقد في فيلادلفيا عام  
١٨٧٣ . ولقد كتب ماركس في ذلك الى الزعيم الاشتراكي الالماني « سورج »  
في ٢٧ ايلول ١٨٧٣ يقول :

« انى أرى من المرغوب فيه بصورة لا تقبل الجدل ، وبالنظر للوضع  
في أوربا ، بذ التنظيم الشكلى للاممية الى المؤخرة بصورة موقته ٠٠٠ الخ »  
والواقع ، فإن أحداث التاريخ تبين لنا بوضوح ، بأن الفوضوية أيضاً

لم تلن لها قناعة أمام الشيوعية فقط . ففي المؤتمر الخامس الذي عقده ماركس وإنجلز لللاممية الأولى في لندن ، كان جيمس غليوم ، الساعد الأيمن لباكونين ، قد رفض وترفع حتى عن بيان موقفه من القضايا التي دعى الشيوعيون لمناقشتها . كذلك فإن القرار بطرد باكونين في مؤتمر لاهاي ، لم يكن ليمثل غير ضيق الصدر الشيوعي ، وغير عجز الشيوعيين عن التغلب على عقيدة بمثلها .

وبعد انحلال الاممية الأولى بزمن ، بدأت الفوضوية تجتاح نحو السقوط ، لا بتأثير من الماركسيّة أو غير ، إنما بمسيرها هي نفسها بظلّفها إلى حتفها عندما اتخذت من الجريمة والقتل والاغتيال السياسي وسيلة لتحقيق أغراضها السياسية . عند ذلك فقط ، انقضت من حولها الجموع التي صفت طويلاً ثورية برودون وبباكونين في أوربا ، فانهار صرحتها الاشتراكية التي أقامها لها القادة الأولون حبراً على حجر غير مأسوف عليه من قبل أحد .

ولم يكن في كل تلك الأحداث ما يثير الدهشة في شيء ، غير أن الذي يثير لب الديموقراطيين الاشتراكين ويثير حدة خلافهم مع الشيوعيين ، هو موقف القادة الشيوعيين قبل تلك الاممية وفي خلالها ، من بعض الأحداث التاريخية بما يتناقض والدعوى الشيوعية تناقضاً يجردها مما افترضوه لها من تحررية . ففي السنوات بين ١٨٤٠ - ١٨٥٠ وقف ماركس ضد الحركة الوطنية للتشيكين والسلاف الجنوبيين . ولكن لماذا ؟

يجيب سائلين على هذا السؤال بمنطق متداع يقول : لأن التشيكين والسلاف الجنوبيين كانوا في تلك الأيام « شعوباً رجعية » !

فستالين يعترف بأن حركة الشعبين الجيكي والسلافي كانت « حركة وطنية » في تلك السنوات ، ومع ذلك فإنها لا تستحق العطف والتأييد في كفاحها من أجل الحرية لسبب بسيط ، هو أن هذين الشعبين المكافحين لم يكونا شيوعيين أو تقدميين آنذاك ، إنما كانا « شعوب رجعية » ، فتأمل !!

وهكذا دونما خجل ، يسحق ماركس ، ومن بعده ستالين ، كل القيم الأخلاقية للكفاح السياسي الأصيل . ولا فائين وجه الرجعية في حركة شعب ينوي القيام ولو بخطوة واحدة في سبيل تحقيق مكسب واحد من مكاسب الحرية ؟ أليس مجرد التحفز للقيام بمثل هذه الخطوة يعتبر قوة من شأنها دفع عجلة التيار التحرري إلى الإمام ولو للحظات ؟ فالمفترض أن يكون هناك في كل مكان « أفراد رجعيون » . أما أن تكون هناك « شعوب رجعية » تقوم بحركة وطنية تحررية ، فهذا ما لا يتصوره العقل . جائز أن يكون هناك شعب مكون من أفراد غالبيتهم أو كلهم من الرجعيين ، فيصبح والحالة هذه ، جرياً مع منطق ستالين ، أن يتصرف هذا الشعب بالرجعية ما دام في حالة سكون لا يقوم بشيء في سبيل حريته واستقلاله . أما أن يتحرك هذا الشعب « حركة وطنية » في سبيل انتقامه من نير الإمبراطورية النمساوية فإن الصاق صفة الرجعية به ، وعدم تأييده حركته ومساعدته على استرجاع كرامته ، سلوك لا يصح أن يصدر عن رجل عقائد يدعى بأنه يعمل ضد السيطرة الأجنبية كماركس مثلا ، إنما يمكن أن يصدر بالضبط عن صديق من أصدقاء الإمبراطورية النمساوية والسيطرة الجermanية ، فما معنى هذا ؟

على أن الذي كان يحمد الدم في العروق ، قبل أن يترك للمرء مجالا

للتفكير ، هو الموقف العدائى الذى اتخذه ماركس من قضية حرية الشعب الفرنسى فى الحرب البروسية الفرنسية عام ١٨٧١ ، وهو ما أُسخط جموع الديموقراطيين الاشتراكين فى أوربا .

يحمل كاتب الموسوعة الشيوعية هذا الموضوع ويزيفه بمنطق متهافت لا يستقر على قاعدة فيقول :

« وقد وجه ماركس باسم المجلس العام نداءين بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٥٩  
أيلول ١٨٧٠ حدد فيما صفة هذه الحرب ، وأوضح مراحلها وأعطى تقديراً  
حول كل منها . فقدر ما كانت الحرب فى مرحلتها الاولى ، ومن حيث  
مضمونها الموضوعى ، تهدف الى استكمال توحيد المانيا ، اعتبر ماركس هذه  
الحرب ، من جانب المانيا ، حرباً تقدمية وان القضاء على الامبراطورية  
الپوناپيرية أمر مرغوب فيه » .

نعم ، ان القضاء على الامبراطورية الپوناپيرية أمر مرغوب فيه بقدر  
ما يتعلق الامر بالوحدة الوطنية الالمانية ما فى ذلك شك . ولكن اما كان  
الاجدر بماركس وهو الآيديولوجي الكبير ، أن يتقدم بفتوى أخرى من  
 شأنها ايقاف الزحف الى داخل فرنسا بدلاً من « تحليل » دماء العمال  
والفلاحين الفرنسيين وعرب الجزائر المجندين فى الجيش الفرنسي والذين  
سحقتهم العسكرية البروسية فى سهول فرنسا ومرتفعاتها بالفعل ؟ ترى الـ  
يقدر ماركس ومعه رفيقه انجلز الذى يدعى الشيوعيون بأنه كان من الخبراء  
المتعمقين بالشؤون العسكرية أيضا ؟ عظم المأساة التى سيشهدها الكادحون  
المجندون من الفرنسيين عند الالتحام بالجيش البروسى الزاحف ؟

الظاهر انهم قدرا ذلك « كل التقدير ! » فقد حذر ماركس العمال الامان من النظر نظرة واحدة الى المصالح الوطنية لالمانيا والى المصالح العائلية للملكية البروسية ومن الخلط بينها . وذاك هو حقيقة كل ما كان لدى ماركس وانجلز من عطف وشفقة على المجندين الكادحين من كلا الطرفين ، وهو تحذير ، بل تهويش عقائدي ثم سياسى لم يفت فى عضد الجنود الامان او يوهن من عزمهم او يخفف من حماسهم عندما اندفعوا كالعاصفة يمزقون صدور البروليتاريا الفرنسية المجندة فى سيدان بالسلاح الابيض .

وبعد « خراب سيدان » ، عندما أعلنت الجمهورية فى باريس فى ٤ ايلول ١٨٧٠ ، نكس ماركس مرغماً عن موافقة تشبه برأيه فاعترف بأن الحرب قد أصبحت تقدمية و « وطنية تحريرية » من قبل فرنسا و « الحقيقة » أى اعتدائية ، من قبل المانيا التى استكملت وحدتها .

وإذ يعترف ماركس بأن الحرب قد أصبحت « وطنية تحريرية » من جانب فرنسا ، يعود ليقف من الحكومة الديموقراطية للجمهورية الفرنسية الجديدة التى كانت تدير دفة تلك الحرب ، لاسترجاع حرية الشعب الفرنسى ، والتي أطلق عليها اسم « حكومة الدفاع الوطنى » يعود ليقف منها موقفاً عدائياً سافراً فينعتها بأنها « حكومة الخيانة الوطنية » . لماذا ؟ لأنها حكومة لا تتألف من عناصر شيوعية !

فالحكومة التي تدير « الحرب الوطنية التحريرية » في عرف ماركس ، تكون خائنة اذا لم تكون مؤلفة من شيوعيين ، ومخلصة جدا اذا كانت مؤلفة منهم ! فالحرب هي نفس الحرب ، وميدان القتال هو نفس الميدان ، والاهداف

المرجوة من وراء تلك الحرب هي نفسها باقية لم تمسها يد ، فعلام هذا التعصب السياسي الضيق الذي ينال من قضية تحرير الشعوب ؟ أليس وضع العراقي في طريق تلك الحكومة بهذا الاسلوب الماركسي الفريد ، كان مما يفت في عضد « الحرب الوطنية التحررية » ؟

على أن الذي حدث في لندن هو اعتراف الحكومة البريطانية بالحكومة الفرنسية الجديدة تحت ضغط الاجتماعات السياسية الديموقراطية الاشتراكية الفضخمة التي كان يعقدها العمال البريطانيون تأييداً لتلك الحكومة الثورية على الرغم من الموقف السلبي الذي اتخذه ماركس منها ، بعدها ، وبين عشية وضحاها اعترف ماركس نفسه لأولئك العمال البواسل بضرورة الاعتراف بتلك الحكومة ، وراح يسبح مرغماً مع التيار ، وانا لله ٠٠٠٠

وهو بعد أن أيد الاعتراف بحكومة فرنسا الجديدة التي كانت تدير « الحرب الوطنية التحررية » مرغماً تحت ضغط الديموقراطيين الاشتراكيين ، راح يتآمر على هذه الوطنية والتحررية التي كانت تتصف بها تلك الحرب ، فأوصى العمال الفرنسيين باللحاج باستغلال الحرريات الديموقراطية من أجل إنشاء حزب بروليتاري لسحق تلك الحكومة واعدامها بالرصاص . وهكذا يكون الاخلاص الماركسي لقضايا تحرير الشعوب !!

على أن ماركس ، كما يقول الكتاب الشيوعيون ، « قد حذر البروليتاريا الفرنسية من انتفاضة تهب في غير حينها » من أجل اعدام تلك الحكومة . ثم يستطرد هؤلاء الكتاب فيقولون : « ولكن عندما غدت الانتفاضة أمراً واقعاً ، حيا ماركس بحرارة المبادرة الثورية للجماهير التي كانت تصعد نحو

السماء » في ۱۸ آذار ۱۸۷۱ ، وذلك كي لا تفلت فرصة العمر ٠

وهكذا ، عاطفيا ، لا منطقيا وليس على أساس من يقظة أو تبصر ، صفق ماركس ورفاقه للمجاهين الذين اثمروا بأمرهم ، وراحوا يضربون بجهن من الخلف ، الحكومة المشرفة على ادارة « الحرب الوطنية التحريرية » في فرنسا ، مشكلين لأنفسهم ما سمي به « كميونة باريس » ٠

كان الجيش الالماني معسرا في ضواحي باريس وعلى ضفاف السين ، مما الذي كان يرجوه ماركس أو أنجلز من قيام كميونة باريس وطعن الحكومة الديمocraticية من الخلف في تلك الغلوف العصبية ؟

هل كان يمكن لسيطرة الغوغائية على مقايد السلطة ان تدفع بالجيش الالماني الى خارج حدود فرنسا ، وذلك بضرب مؤخرة الجيش الفرنسي من قبل الشيوعيين في باريس ؟ وهل كان مثل ذلك العمل الفادر يؤدى الى غير تثبيت أقدام الجيش الالماني في موقعه التي احتلها داخل فرنسا كيما يملي الشروط التي يريدها على المغلوبين ؟ هكذا كان يتسائل الديمocraticيون الاشتراكيون تلك الايام ، وعلى هذا الاساس ارتفعت صيحاتهم وازدادت صرامة شدة مع الشيوعيين ٠

وكان الظاهر ان حكومة الجمهورية الديمocraticية الجديدة هذه التي طعنها الشيوعيون من الخلف ، قوية في نفوذها الشعبي ، وغير متساهلة مع المحتلين الالمان حول شروط الصلح مطلقا ٠ وذلك انه منذ اسر نابليون الثالث في مطلع سبتمبر ۱۸۷۰ ، بقيت هذه الحكومة تواصل القتال مدافعة عن فرنسا بكل بسالة ٠ وعلى الرغم من تسليم باريس في ۲۶ / كانون الثاني / ۱۸۷۰ ،

فان معااهدة الصلح لم تعقد بصورة نهائية الا في مايس ١٨٧١ • فاذا علمنا  
 بأن تمرد شيوعي باريس قد بدأ في ١٨ مارت من تلك السنة ، ادركتا جيداً  
 الموقف الحرج الذي وقعت فيه الحكومة الديمقراطية معااهدة فرانكفورت ،  
 ومدى الخيانة التي اقترفها هؤلاء الغوغاء الشيوعيون باحراجهم المفاوض  
 الفرنسي بطعن فرنسا من الخلف في أخرج ساعة من حياة شعبها تلك الايام •  
 وبعد قيام التمرد الغوغائي العنفي هذا ، بادر بسمارك إلى الضغط  
 على حكومة الدفاع الوطني من الناحية النفسية ، فتقدم يعرض مساعدته  
 لإنقاذ سكان باريس الأهلين من دموية الشيوعيين الذين أشعروا في المدينة  
 ضرب الإرهاب من سلب ونهب وقتل وحرائق مخيفة كادت تجهز على  
 باريس • بعدها تم له ما أراد حيث اضطرت الحكومة الديمقراطية إلى  
 توقيع معااهدة فرانكفورت على هواه في مايس ١٨٧١ وتمرد الكيمونيين  
 وغوغائيتهم قد بلغت الاوج • بعدها راحت الفيالق الالمانية تشدد النكير على  
 الشيوعيين الى أن مكنت الجيش الفرنسي من القضاء عليهم وسحق آخر معاقليهم  
 في مونتمانتر • ويصف الفيلد مارشال هنديبرغ الذي كان من الضباط  
 الاحداث الذين اشتراكوا في تلك الحرب ، يصف الحال في مذكراته  
 فيقول :

« وفي أواخر أبريل أخذت الحرائق العظيمة ترشدنا الى الاماكن  
 التي يتقاتل فيها الفريقان • وأتذكر اني كنت أشعر في ٢٣ مايس خاصة  
 بأن كل ما هو داخل باريس ستأتي عليه أيدي المحو والتدمير • وكان الفارون  
 من داخل المدينة يصفون لنا حالها الداخلية بشكل فاجع • وحقيقة الواقع

لم تكن أقل هولا مما كان يصل الى آذاننا . فمن حرائق الى سلب الى قتل ؟ وبالإيجاز ، كل اعراض المرض الذى تصاب به الدولة المهزومة والذى يطلقون عليه اليوم اسم البولشفية ، ظهرت من قبل فى ذلك العهد فى باريس ٠٠٠٠ و كانت الالفاظ التى تخرج من أفواه هؤلاء الشيوعيين ، تدل على ان الشعور الوطنى قد تلاشى عندهم تماما ، على الرغم من قوة العقيدة الوطنية المتمكنة من نفوس ابناء الشعب الفرنسي . انهم كانوا يقولون : نحن نفتخر بضرب حكومتنا من الخلف على مرأى من أعدائنا .

والفيلد مارشال هندنبرغ ، وهو من اعداء حكومة الجمهورية الفرنسية الديمقراطية تلك الايام ، يدللي بشهادته فى مذكراته حول اصرار تلك الحكومة على الاستمرار فى المقاومة والقتال بعد معركة سيدان فيقول :

« ان عمل الجمهورية الفرنسية فيما يتعلق باشهار السيف الذى اضطرت الامبراطورية على اغماضه ، لا يحمل مجرد تظاهر وطني ، وانما هو عمل له تأثير عظيم فى مستقبل فرنسا . ولا ازال اعتقد بأن فرنسا لو كانت قد القت سلاحها اذ ذاك ، لفقدت اعظم جانب من كرامتها الوطنية . بل ولفقدت كل امل لها في المستقبل الحسن » .

تلك هي حكومة الدفاع الوطنى التى وصفها ماركس بـ « حكومة الخيانة الوطنية » .

ان خيانة الغوغائية الشيوعية بطنعنها فرنسا وحكومتها الثورية الديمقراطية من الخلف قد عرت الشيوعيين أمام شعوب القرن التاسع عشر الاوربية فعزتهم من صفوفها وبدأت جماهير تلك الشعوب تلتف حول

الديمقراطيين الاشتراكيين الذين شجعوا قيام كميونة باريس .

وبعد الاممية الاولى ، عندما أصبح هناك تقارب بين الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية لتكوين الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي الدولي ، وجد الشيوعيون ، وعلى رأسهم فريدرريك أنجلز ، أنفسهم في عزلة تامة فحاولوا مستميتين النفوذ الى صميم تلك الحركة بغية وضع اليد على قيادتها . وعندما قامت الاممية الثانية بعد مؤتمر باريس عام ١٨٨٩ ، وعلى الرغم من جميع السبل التي سلكها أنجلز ، فإنه لم يستطع من حمل تلك الاممية على تبني مبدأ انتهاج العنف لاقامة الاشتراكية . ذلك ان الروح الديموقراطية كانت تتغلغل في نفوس ابناء الشعوب الاوربية في ذلك الوقت يوما بعد يوم . وكان مفهوم الحريات الديموقراطية قد أخذ ينشر ظله الفظيل على ميادين الحياة جميعها ، فبدأ للشعوب الاوربية ، وعلى رأس منظماتها الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية ، بأن تضحيه الحريات الديموقراطية التي يتمتع بها الافراد والجماعات ، في سبيل نيل مكاسب اقتصادية ضيقة لطبقة واحدة عن طريق الثورة الدامية التي تزيل جميع الطبقات الاخرى ، هو ضرب من الجنون . لذلك كان التفكير الديموقراطي الاشتراكي ذلك الوقت يسعى جاهدا لاقرار التوازن بين مبدأ الحرية الديموقراطية وبين مبدأ المساواة الاقتصادية وعدم التضحيه بأحد المبدأين في سبيل الحصول على الآخر .

ومن قبل ، كان كل من ماركس وأنجلز قد تباً بقرب قيام ثورة في ألمانيا على غرار الثورة الفرنسية التي قامت عام ١٧٨٩ ، كمقدمة للثورة الطبقية الشيوعية ، وذلك في « البيان الشيوعي » الذي وقعه سوية عام ١٨٤٧ .

وبعد ذلك البيان ، حتى هذا اليوم ، لم نسمع قط بتحقق شيء من وقائع تلك النبوة الحارة ، فلم يشهد التاريخ مفاسد ألمانية تتصب في ساحات برلين للناس كما سبق وأن حدث في باريس ، إنما العكس بالضبط هو الذي حدث . فقد رأينا الملكية تتطور إلى امبراطورية بعد معركة سيدان وسقوط باريس ، كما رأينا تضخم الجيش الألماني بما يتناهى وامكانية قيام أي نوع من أنواع الثورات الداخلية نظراً للمنزلة الشعبية التي أصبحت لدى إبناء الشعب الألماني كافة حيث كانوا يرون فيه القوة الوطنية الأصيلة التي حفظت للقومية الألمانية وللألمانيا كرامتها ووحدتها ومنزلتها بين الأمم ، وأشاعت في البلاد أسباب الأمن والاطمئنان كوسائل ضرورية لممارسة المواطنين لحرياتهم في ميدان العمل والكسب ، وهو ما جلب الرفاه الاقتصادي لمختلف إبناء الأمة الألمانية .

على أن الغريب في الموضوع ، هو أن نرى أنجلز ، على الرغم من عدم وقوع هذه الثورة المشابهة لثورة ١٧٨٩ الفرنسية التي سبق وأن تباً مع ماركس بقرب وقوعها كتمهيد للثورة الطبقية البروليتارية ، نراه يدعوا الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني بعد مرور أكثر من أربعين سنة على تلك النبوة الكاذبة ، وفي عهد الأمية الثانية بعد مؤتمر بروكسل عام ١٨٩١ يدعوه إلى الثورة البروليتارية بأن « يهبي » الطبقة العاملة للثورة القرية ! ، ولبسط ديكاتورية البروليتاريا ! .

والواقع ، فإن ألمانيا ، كمركز من المراكز العمالية الكثيفة ، كانت ولم تزل المثل التاريخي الرائع لتكتذيب كافة النظريات الشيوعية بخصوص قيام الثورة الطبقية .

كذلك دعا ماركس ومعه أنجلز الى الثورة الطبقية في إنكلترا وتبآ بها ، وهي البلد الذي كان يتقدم فيه العمال من نصر الى نصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، بصورة سلمية ديموقراطية سريعة مما لم يدع هناك المجال لاحد أن يفكر بثورة طبقية حادة فقط . وفي إنكلترا ، كانت تواجه المفكرين السياسيين في القرن التاسع عشر مسألة كيفية « تطبيق الديموقراطية » أكثر من مسألة تحديد أهدافها ومبادئها ، اذ أصبحت أفضليـة الـديمـوقـراـطـيـة على غيرها من الانظمة أمراً مفروغاً منه . وكان الخلاف يجري حول ايجاد أفضل السبل السلمية لتحقيقها عملياً لايجاد مجتمع يتوازن فيه مبدأ المساواة ومبدأ الحرية وتنسجم فيه حرية الفرد مع مصلحة المجموع . ومهما كانت الحال ، فقد جاء جواب الاوساط الديموقراطية الاشتراكية الاخير على دعوة ماركس للثورة الطبقية ، في عام ١٨٩٩ حيث انعقد مؤتمر النقابات العمالية واتخذ قراراً بدعاوة كافة الهيئات الاشتراكية والمنظمات التعاونية من أجل الاتحاد لتحقيق الاهداف المشتركة ، فتم ذلك الاتحاد ضمن الحزب السياسي الجديد ، « حزب العمال » الذي جمع بين دفتيه آنذاك جميع هذه الاوساط ، واندمجت فيه الجمعية النقابية الاشتراكية التي أصبحت له بمثابة الدماغ المفكر الذي يرسم الخطط ويصنع التصاميم ويعين الاهداف .

وبعد سقوط القيصرية الروسية ، استطاع الـديـمـوقـراـطـيـون الاشتراكـيون الحصول على ثقة كافة طبقات الشعب الروسي ، فتولوا مهام الحكم في روسيا . غير ان انتهازية كرنسكي وخياناته لامانى الشعب الروسي بتـأـمرـه مع الشيوعيين على المبادىـيـالـديـمـوقـراـطـيـة ليسندوهـ فيـ الـبقاءـ فيـ كـرسـىـ الحـكـمـ ،

مكنت الشيوعيين من الوئب الى السلطة ليقيموا ديكاتورياتهم التي عصفت بكيان روسيا الديموقراطي الجديد . بعدها راح الشيوعيون ينكحون بالديموقراطيين الاشتراكيين الروس ، ناعتين ايام باقدر ما صدر عن الشيوعيين من سباب .

وبعد انتصار الحلفاء على المانيا في الحرب الاولى ، كان التسامح الديموقراطي المفرط من جانب الديموقراطيين الاشتراكيين ، قد فسح المجال للنازية التي أدت برفع هتلر الى السلطة ؟ بعدها وقع مولوتوف مع ريبتروب مি�اقهما ضد الديموقراطية الاشتراكية وجميع أشكال الديموقراطية والحرفيات ، ولتشهد البشرية مجررة رهيبة لم تشهد لها مثيلا من قبل .  
والآن ما هي الديموقراطية الاشتراكية ؟

لا بل قبل الاجابة عليه ، ما هو سر اختلافها مع الشيوعية ؟

---

## وجه الخلاف مع الشيوعية

تختلف الديمقراطية الاشتراكية مع الشيوعية وتكافحها سياسياً وعقائدياً لأن :

١ - الشيوعية لا تقر الديمقراطية ولا تعترف بها جملة وتفصيلاً لأنها ، أى الشيوعية ، تؤمن بديكتاتورية الطبقة الواحدة التي لا تسمح بالحياة الحرة لبقية الطبقات . ان الديمقراطية تعتقد بحرية الرأي وتسمح للجهات المختلفة التفكير بابداء رأيها في الشؤون العامة التي لها مساس باسلوب حياة المجتمع وكيانه ومقوماته وفلسفته السياسية القائم عليها ، وذلك في حدود القانون بما لا يعرض حياة الأفراد والمجتمع إلى الخطير . مثال ذلك أنها لا تسمح لمجنون أو ذي عقدة نفسية بأن يكتب مقالاً سياسياً يدعو فيه الناس إلى حمل السلاح واقامة مجزرة في بحر

من الدم كى تتحقق ديكاتورية الطبقة الواحدة .

وان الحزب الشيوعى ، كما يزعم الشيوعيون ويدعون ، هو الذى يمثل الطبقة العاملة ، وان رأى لجنته المركزية ، أو بالاحرى رأى سكرتير هذه اللجنة ، هو الذى يمثل وجهة نظر الحزب ، وبالتالي وجهة نظر الطبقة الواحدة المسيطرة التى ليس لغيرها الحق بالتصرف فى شؤون المجتمع كما يعتقدون . وهذا الاتجاه الديكتاتورى ، يتعارض بداعه مع ابسط المفاهيم الديمقراطية الهدافه الى تعزيز الديمقراطية الاشتراكية وتعتبرها من مقومات الكرامة الانسانية التى يتميز بها الفرد والمجتمع على حد سواء فى اطار الحياة المدنية .

٢ - الشيوعية تؤمن بـ « شيوعية المرأة » استناداً على آراء انجلز فى العائلة ، وهو ما ترفضه الديمقراطية الاشتراكية رفضاً باتاً وتحاربه بكل قواها . ولقد نص البيان الشيوعى الذى وقعه ماركس وانجلز على شيوعية المرأة بصرامة وبأسلوب غريب من شأنه سحق القيم الانسانية الخيرة والروابط الاجتماعية التى قدسها الانسان عبر حياته الطويلة على ظهر هذا الكوكب . ان الاسلوب الفلسفى الذى جاء به ماركس وانجلز بهذاخصوص ، أصبح مما يدعو المفكر الديمقراطى الاشتراكى الى الاشواق عليهما وعلى الفلسفة التى انحدرا بها الى مثل هذا الدرك البائس ، ثم الى الاشتراك من هذا الاتجاه الشيوعى الذى يخضع نصف الجنس البشرى الى نوع من العبودية الكريهة ، بل ويرجع بالجنس البشرى كله الى خارج حدود المدنية بشكل تائف منه حتى

بعض الحيوانات المتميزة بشيء من الذكاء وغريزة الالفة والترابط .

وفي السنوات الاولى من الثورة البولشفية ، وتنفيذًا لرأي انجلز في المرأة والعائلة ، فإن من جملة ما عمد الشيوعيون اليه ، هو تحطيم الرابطة العائلية فكان أن اعتبروا جميع نساء العبقارات الأخرى ملکاً لهم وفي عداد اموال الشعب كما يزعمون والشعب في عرفهم كما هو معلوم ، هم الحزب الشيوعي وكل من يتقبل الآراء والنظريات والسياسة الشيوعية . وقد روى شاهد عيان عراقي عاش أحدهات الثورة البولشفية في روسيا ، هو اللواء التقاعد صديق القادرى ، فقال في مذكراته ، بأن نساء غير الشيوعيين وبناتهم كانت توزع على أعضاء محاكم الحزب والثورة وأفراد العصابات الحمراء المختلفة وعلى الرؤوساء والمعتمدين البلاشفة ، الا القبيحات الصوره منهن فأنهن كن يمنحن لأفراد الجيش الاحمر ، وقد كان هناك من البلاشفة البارزين من اقتى الخمسين أو الستين فتاة جميلة يتلذذ بهن كيف يشاء كما يتلذذ بأى شيء آخر من ملکه الخاص . أما النساء الشيوعيات فكانت كل منهن تجبر على اتخاذ صديق خاص لها يقوم مقام الزوج . فإذا رفضت احداهن ولم توافق ، فانها توضع تحت مراقبة البوليس ويعطى لها « دفتر نوبة » يحتوى على اسمها وتصویرها وتتجبرها السلطة على السماح للرجال بأتیانها مرتين في الاسبوع على الاقل ، ويحرر ذلك في الدفتر المعطى لها ، وتنقسم هذه الدفاتر في كل اسبوع من قبل البوليس . فإذا لم تكن قد قامت بالواجب ، فانها كانت ترسل الى احدى قطعات الجيش وتعاقب بمضاعفة

## عدد الزائرين \*

هذا الخط من الهمجية التي اتخذته الغوغائية البولشفية ، كان قد أقام الشعب الروسي وأقعده وأصبح مصدر خطر شديد على الثورة الشيوعية ، وهو ما دعا القادة البلاشفة الى التخفيف من غلوائهم في خللم المرأة فألغت دفاتر النوبة في عام ١٩٢٢ ، بعدها أصبح الزنى اختياري بالنسبة للمتزوج والمتزوجة بالإضافة الى العزاب ، شيئاً مشروعاً لا يحق لاى من الزوجين أو الآباء والأمهات الاعتراض عليه . وكان هذا التخفيف من قبل البلاشفة سياسة وقنية اقتضتها خروف المرحلة التي يعيش فيها الشعب الروسي ، فرأوا أن « التدرج » في تحطيم الروابط العائلية أحسن لبقاء الحزب ، على أن يتم سحق هذه الروابط جميعها في المديات البعيدة .

ان الديمقراطيات الاشتراكية على علم وبينة بالاهداف البعيدة التي ترمي اليها الشيوعية في مجال الاجتماع ، ومنها ما يتعلق بالمرأة والعائلة . وان هذه الديمقراطيات ، ترى في سحق العلاقات الإنسانية المتمثلة بالروابط العائلية ، غدرأ بكرامة الجنس البشري واعتداء على حق الفرد في الحياة الكريمة الحالية من الشوائب الهمجية القديمة ، تلك الشوائب التي استند عليها أنجلز عندما وضع كتابه التي تضمن آراءه في العائلة ، والتي انتهت به الى اضفاء صفة الشرعية على « شيوعية بدن المرأة » في المجتمع . عليه فان هذه الديمقراطيات ستبقى في حرب أبدية مع هذا الاتجاه الهمجي ووسيلتها في ذلك

## الاقناع والتشريع الديمقراطي الهادىء وليس العنف •

٣ - الشيوعية لا تؤمن بشرعية الملكية الخاصة فهي ترى بأن مصادر الانتاج ووسائله والمنتجات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية ملك للدولة، وبالتالي ملك للحزب الشيوعي ، لأن الحزب في نظرهم هو الذي يمثل سلطة الدولة . وهكذا ، وبكل بساطة ، انتقلت صفة الدولة من لويس الرابع عشر القائل « أنا الدولة » ، إلى سكرتير الحزب الشيوعي ، مع الفارق في طبيعة الاجتماع الذي كان يسود مملكة لويس والمجتمع الذي يسود مملكة لنين .

عليه فليس للإنسان الفرد في ظل مملكة العيد الشيوعية إلا أن يكد ويكدح . وأما جزاوه على كده وكدحه هذا ، فهو ما يسد حاجاته الضرورية فقط . إن الشيوعية تمسك بالقاعدة الاقتصادية القائلة : « من كل حسب طاقته ، ولكل حسب حاجته » . أما بخصوص الملكية الزراعية والارض ، فإنها كذلك من ممتلكات الدولة ولا يجوز لاي كائن الاحتفاظ بشبر واحد منها مهما كانت الاسباب .

أما الديمقراطيات الاشتراكية ، فإنها تسمح ، بصورة عامة ، بوجود الملكية الخاصة إلى الدرجة التي لا تكون فيها خطرًا على خير المجموع والصالح العام . إنها لا تسمح بالتركيز والاحتياط وترفض مبدأ وجودهما أصلًا في كل فروع الاقتصاد وتحاول أن تضع الحلول السليمة لتوازن مبدأ الحرية والمساواة مع بعضهما ، وهو ما ستتناوله في غير هذه الصفحات .

٤ - الشيوعية تؤمن بالعنف والدموية كأسلوب للعمل السياسي ، فهي تحاول الاجهاز على خصومها بالقوة وتحجب عنهم حتى حق الحياة ، وهو اسلوب همجي لا انساني ترفضه الديمقراطيات الاشتراكية وتأبه وتحاربه وتقاومه ، لا عن طريق العنف أيضا ، انما بالاساليب الديمقراطية في التربية والثقافة والاقناع ، ثم بالتشريعات الديمقراطية الرادعة الكفيلة بحماية المجتمع والحفاظ على حرية الرأي والفكر .

ان جرائم القتل العام والحرائق والنهب والسلب والارهاب التي اشاعتتها الکميونه فى باريس عام ١٨٧١ ، قد روعتشعوب الاوربية فعزلت الشيوعية عن نفسها منذ القرن التاسع عشر حتى هذا اليوم ، تماما كما بدأت تعزلها شعوب الشرق الاوسط وبقيةشعوب الاسيوية والافريقيه بعد الجرائم والمجازر التي ارتكبها الشيوعية في العراق .

ان اسلوب الديمقراطية الاشتراكية السياسي في الاعراب عن نفسها وبناء كيانها الاشتراكي ، هو طريق الثورة البيضاء في التدرج السلمي الهادئ الرصين دونها دموية او عنف . انه طريق الاقناع والاقناع ثم طريق التشريع والقانون النابع من الارادة العامة ، اراده الشعب ، كل الشعب .

٥ - الشيوعية لا تؤمن بالوطنية ، كذلك فهي لا تؤمن بالقومية ، وهي تنزل بالكائن الانساني الى منزلة الحيوانات فتجرده بذلك من الروابط النبيلة التي تشده الى وطنه وقومه وأهله الأقربين . وللشيوعية ، لسحق هذه الروابط العزيزة على الانسان ، لغو فلسفى كثير . ومن

هذا اللغو ، ما جاء في بعض «بيانات سمو لنى» - وسمولنى هذه جامعه للبنات اتخد الشيوعيون من بنايتها مقرأ لهم في بطرسبرج بعد نوره اكتوبر ١٩١٧ - التي أصدرها البلاشفة في مطلع الثورة في روسيا ، اذ جاء في البيان الرقم ٤ بأنه : « لو عاش البشر مثلما تعيش الحيوانات والطيور ، لكننا نراهم الآن كالاخوان لاشقاق بينهم ولا نزاع ولم تكن الأرض ملطخة بدمائهم في ميادين الحرب » وان كلمة القومية والوطن والدين عبارة عن اصطلاحات وضعها بعض الاشرار الخ » .

وهكذا ، وبكل ما أوتي هؤلاء الشيوعيون الاشرار من ضعف عقلي مهرب هدام ، يرون بأنه لا يمكن تجنب الحرب ، الا بأن تجرد الانسان من صفتة الانسانية ، ومن روابط القومية المتغلغلة في عروقه منذ ألف السنين ، ومن روابطه بوطنه التي تماماً حيز وعيه وشعوره وادراته ، ثم الهبوط به إلى حالة من الحالات البدائية غير الواقعية التي تعيش فيها «الحيوانات والطيور» وكان لم تعد هناك من وسيلة أخرى لمنع الحرب غير هذا البؤس .

ان الديمقراطيات الاشتراكية ترفض هذا اللغو الفلسفى البائس الذى لا يمت إلى واقع شعور الكائن الانساني وحقيقة وطبيعته الاجتماعية بصلة . بل وعلى العكس من ذلك ، فإن هذه الديمقراطيات تؤكد عن طريق مناهجها الثقافية والتربيوية الديمقراطية على ضرورة تنمية الحس القومى والوطني ، كوسيلة لدفع القوميات والشعوب المختلفة نحو المباريات السلمية في ميادين الأدب والعلم والفن في مختلف مجالات

التطور المدنى والحضارى الصاعد ، ثم تبادل ثمار هذه المباريات فيما بينها كوسيلة لتعزيز الروابط الإنسانية على ظهر هذا الكوكب ، وهو ما يحول دون قيام الاعتداء وال الحرب . وهكذا ، فإن الديمقراطية الاشتراكية تأخذ بيد الفرد « صعداً » نحو الرفق والتطور اللائق بكرامة الإنسان وعزته القومية والوطنية ، لا « هبوطاً » إلى الدرك البائس ، درك الحياة البدائية التي تعيشها « الحيوانات والطيور » التي تتجه اليه الشيوعية في مسيرتها الرجعية الهمجية .

٦ - الشيوعية لا تؤمن بالدين ، فهي مادية ، تكفر بالروحانيات ، وبكل ما هو خارج حدود المادة ، وتحاربه بشراسة وضراوة . وعن الشيوعية صدرت القولة المعروفة : « الدين أفيون الشعوب » ، وهي قوله ، أو كلام أطلقه الآيديولوجيون الشيوعيون اعتباطاً بعد أن تجردوا من كل رابطة مقدسة تشد الفرد إلى تراثه الذي وصل إليه عبر القرون ، عندما كان يجد في السير بحثاً عن مصادر الفضيلة والخير العام في حياته الاجتماعية .

أما خطرا الالحاد في المذهب الشيوعى فهو انه سياسة مرسومة للدولة ، مفروضة على سواد الشعب فرضاً . فأنتم لستم حراً في النظام الشيوعى في أن تكون مؤمناً أو ملحداً ، بل يجب عليك أن تكون ملحداً ومعيناً في الالحاد ، فتتجدد قسراً من كل عقيدة دينية ، وتقطع كل صلة وجدانية بينك وبين خالق الكون . الخطرا أذن هو شروع هذا الالحاد الالزامي في سواد الشعب ، بحيث لا يكون الفرد

بعصمه عن العقاب ، ولا يكون اهلا لایة رعاية من الدولة ، أو لتقليد وظيفة عامة ، أو لممارسة عمل يقتات منه الا بعد التحقق من مدى ألحاده . فإذا تبيّنت السلطات العامة ، بعد الفحص الدقيق ، ذرة واحدة من العقيدة في خفايا وجداولك ، فأنت عدو الشعب ، وخصم الحكومة وفريسة مهيئة للتشريد والتعذيب .

أما الديمقراطيات الاشتراكية ، فإنها على العكس من ذلك تماماً . إنها تنزع نزوعاً حاراً نحو حرية العقيدة ، فهي لا تحارب الدين ، ولا تدخل إلى أعماق الإنسان لقتل ضميره وتتزرع أحاسيسه الدينية منه إنها ترى في الدين رمزاً للفضيلة والأخلاق . لذلك فهي تشمل المؤسسات الدينية ، وجمعيات هذه المؤسسات الخيرية ، بكل رعايتها . ثم إنها تحارب الطائفية الدينية لأنها ترى فيها خروجاً على مبدأ « الأخوة » الديمقراطي . ومن الديمقراطيات الاشتراكية الحديثة من تؤكد على وجوب وجود دين الدولة الرسمي ، تماماً على عكس ما تفرضه الشيوعية لنفسها أو على نفسها من أحاديث رسمي .

٧ - وأخيراً فان الشيوعية لا تؤمن بوجوب البقاء على الدولة . إنها ترى في الدولة مؤسسة تحتوى على جهاز ضاغط ، هو الجهاز الديوانى العسكري ، أى المؤلف من دوائر الادارة والتشريع والقضاء ، ومن الجيش . إنها ترى في هذا الجهاز ، آلة من شأنها ممارسة الضغط على طبقة معينة لصالح طبقات أخرى لذلك فان الشيوعية تدعو إلى سحق هذا الجهاز والقضاء عليه بالقوة والعنف ، وبلغوا فلسفى صادر عن

ضعف عقلي وخیال دموي مسموم ينزع إلى الهدم والشر .

وإذ يلج ماركس وغيره من الأيديولوجيين الشيوعيين في هذا اللغو الفلسفى المتهافت ، فإنه يبقى صامتاً لا يجيب بشئ عن ما هي الشيء الجديد الذى سيحل محل الدولة التى دمرها وسحقها ، فى الحياة الاجتماعية . انه يترك ذلك الى الغيبات والمعميات والوقت ، ثم يتفلسفون بشقاوة ويقولون بأن الزمان هو الذى سيوجد الشيء الذى يحل محل الدولة بعد قيام ديكاتورية الطبقة الواحدة ، وهو تخييط فلسفى يدعى الى الاشتقاق ويفضح الدرك الغوغائى العميق الذى تنحدر اليه الافكار الهمجية المفرقة فى دمويتها وعداوتها للحضارة والمدنية والمجتمع ٠٠٠ على ان الذى وقع وحدث فعلاً بعد قيام ديكاتورية الطبقة الواحدة فى المجتمع الشيوعى ، هو عدم تلاشى الدولة ، إنما قيام أقسى أشكال الدولة المستبدة ، مما لم يشهده هذا الجنس البشري فى تاريخه عبر الاحقاب والدهور قط .

ان الديموقراطية الاشتراكية ترى بأن القضاء على الدولة كمبدأ ، ينتهى بالمجتمع الى نوع من الفوضى البربرية العمياء التى تقوض أعمدة المدنية والحضارات وكل ركن من أركان المجتمع ، وتعود بالناس الى حياة الهمجية الأولى بخطوات رجعية سريعة خلال عاصفة من الهدم والهول والبؤس والدم . عليه فإن الديموقراطية الاشتراكية ترفض باشتمئاز ، الأخذ بمبدأ القضاء على الدولة وتؤمن بضرورة وجود الدولة الخيرة الصالحة ذات الحكومة الديموقراطية التى تصدر

في جميع أفعالها عن مصلحة الشعب والخير العام . فالدولة في نظر  
الديمقراطية الاشتراكية التي تؤمن بطبيعة الانسان الاجتماعية الخيرة ،  
هي المؤسسة الاجتماعية الكبرى التي تنزع نحو الخير ، وتأخذ بيد  
الكائن الانساني نحو مدارج الرقي الحضاري ، وتغذى قابلية الفرد  
في الابداع والابتكار في مجالات الزراعة والصناعة والعلم والادب  
والفن لنشر الخير والمحبة والتعاون بين ظهراني افراد المجتمع .

ان الشيوعية بنزوعها نحو القضاء على الدولة ، تكون مغالية في  
رجعيتها لأنها تسوق الانسان وترجعه الى حياة الغاب ما في ذلك شك .  
اما الديمقراطية الاشتراكية ، فانها تكون تقدمية فاضلة وخيرة ، عندما  
تجعل من الدولة مؤسسة من شأنها البحث عن اسباب الرقي والتطور  
الحضاري للفرد والمجتمع .



## ما هي الديموقراطية الاشتراكية

يظهر مما سبق بأن الديموقراطية الاشتراكية عقيدة سياسية تقوم على أسس فلسفية من شأنها الحفاظ على كرامة الانسان وحقه الصريح في الحياة الكريمة ، فهي تحفظ له دينه وقوميته وحرি�ته ووطنه ومجتمعه الممثل بالدولة الصالحة ، ثم ملكيته الخاصة في الحدود التي لا تصبح فيه هذه الملكية خطراً على حياة الدولة والمجتمع .

انها عقيدة لا تفرض نفسها أو يفرضها أحد على المجتمع قسراً بالقوة ، إنما المجتمع نفسه هو الذي يحاول أن يفرضها على نفسه بعد تاريخ طويل من النقاش والتجربة في البحث عن عناصرها ومقوماتها الأصيلة التي تسجم مع التطور الاقتصادي الجارى المستمر في المجتمع .

فالديمقراطية بصورة عامة ، عقيدة سياسية هدفها تحقيق الأخاء

والحرية والمساواة لجميع أفراد المجتمع . وحيث أن الطرف الاقتصادي يكون مصدر شر وخطر على مبدأ الأخاء والحرية اذا لم يكن صالحًا ومنظماً ، لذلك افتضت مصلحة المجتمع ، أن يشمل مبدأ المساواة ، بالإضافة على المساواة في الحقوق السياسية ، المساواة أيضاً في الفرص الاقتصادية لتحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية . ومن مبدأ التوازن الاقتصادي هذا ينبع الاتجاه نحو الاشتراكية ، عندها تتكامل الصفة السياسية لهذه العقيدة ، أعني العقيدة الديموقراطية ، فتصبح عندئذ « ديموقراطية اشتراكية » .

معنى هذا ان الديموقراطية والاشراكية جزآن من عقيدة واحدة وهما متلازمان ومترابطان مع بعضهما ، لا يمكن الفصل بينهما اطلاقاً . وان حدث وجاز الفصل بينهما ، فان الحال ستتقلل فوراً الى اطلاق مبدأ الحرية دونما قيد أو شرط ، بحيث لا ينتهي أو لا يمكن ايقافه عند حد عندما يصبح خطراً على حقوق وحريات الآخرين ، فينعدم والحالة هذه ، أو يتغول ركن الديموقراطية الآخر ، وهو مبدأ المساواة ، وتسود المجتمع عندئذ فكرة الرأسمالية الليبرالية التي تطلق لرأس المال الحرية الكاملة التي يصبح بها خطراً على حياة المجتمع عندما يبلغ درجات الاحتياج والتركيز . عليه فان الاعتقاد بان الديموقراطية لا توجد الا حيث توجد الرأسمالية الحرة ، هو اعتقاد خاطئ . ومصدر الخطأ هنا ، هو التصور بأن الديموقراطية تعنى الحرية فقط ، ولا تعنى المساواة أيضاً .

والجزء الأول من هذه العقيدة ، وهو « الديموقراطية » ، له جذور

عميقة في التاريخ . انه بدأ كظاهرة اعبيادية عند الشعوب المتحضرة على صعيد بدوي ، لاسيما اذا كان عدد افرادها قليلا بحيث يمكن للقبيلة أن تجتمع لمناقشتها مشاكلها في مجلس عام . وعلى هذه الصورة بدأت الديموقراطية تترعرع على ارض اليونان الى أن بلغت عصرها الذهبي في أثينا خلال الثلاثين سنة حكم بركليس ( ٤٦١ - ٤٣١ ق.م ) . ولقد عرف بركليس الديموقراطية فقال : « انها نظام للحكم تولاه الأكترية لا الأقلية ، وهو يتيح للمواطنين جميعاً الاشتراك بالحكم عن طريق التصويت » .

ولقد أخفقت الديموقراطية الاغريقية وتقوضت عندما دخلت أثينا دور التوسيع والاستعمار واضطهاد الشعوب المغلوبة . بعدها أصبحت روما وريثة الثقافة الهيلينية . وعلى الرغم من فساد النظام الاقتصادي وما اتصف به من فوضى سادت حياة روما ، فإنها شهدت تطوراً ديموقراطياً كان يتمثل في سلسلة الثورات التي كان يقوم بها عامة الشعب لحمل الطبقة الارستقراطية الحاكمة على اشتراكهم في الحكم ، فكان أن أصبح لهم ممثلون في مجلس الشيوخ الروماني ، الذي فقد صفتة الديموقراطية في أواخر حياة الامبراطورية حيث أصبحت عضويته تشتري بمال واجاه .

ولقد كانت رسالة روما في تاريخ البشرية ، هي انها هضمت ثقافة العالم القديم ووحدتها ، ثم سلمتها الى العصور الحديثة . فالنظام والتساهل بين الأمم كانوا قد سادا عالم البحر المتوسط القديم وأعطيا البشرية شعاعاً من الأمل بما يمكن أن يتحققه الانسان اذا أراد . كذلك فقد أعطت روما البشرية شريعة تستطيع بها أن تختار بين السيادة الشعبية وبين حق الملوك

الالهي ، ثم بين السيادة الشعبية وبين الديكتاتورية : ديكاتورية الفرد وديكتاتورية الطبقة وديكتاتورية رأس المال .

وبعد سقوط روما قامت امبراطورية الكنيسة واتصبت العروش ذات الحق الالهي طوال العصور الوسطى فلم يكن هناك من اثر للديمقراطية فقط . وعند ابتداء العصور الحديثة التي ابتدأت بنمو المدن وتوسيع التجارة وظهور العلوم ، بدأ اوروبا تستعيد ذكرياتها عن الديمقراطية الأغريقية ، فكان ان ظهرت طبقة من المفكرين أمثال لوك ومنتسيكيو وروسو وديدرول ، تجاوبت مع ثورة النفوس على استبداد الملوك وسلطان الكنيسة ، فاستطاعت أن تشعل نار الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، لظهور على العالم الحديث بوئيقه حقوق الانسان والمواطن ، التي كانت ولم تزل القاعدة الجبارة التي تقوم عليها صروح الثورات الديمقراطية .

والديمقراطية ترمي الى تحقيق ثلاثة اهداف هي : (١) الاخاء (٢) الحرية (٣) المساواة .

فالأخاء ، هو الأخاء في المواطنة وقوية الشعور الوطني وذلك بالاهتمام بالعائلة على اعتبار أنها الحجيرة الأساسية في كيان البناء الاجتماعي الصالح ، وهو ما يدعو إلى العمل على تقوية الروابط المتينة بين أفرادها بزرع بذور المحبة بين أفرادها واحترام حق المرأة فيها على خط معاكس تماماً للخط الذي رسمه لها في فلسنته انجلز . ثم شمول المجتمع بهذه الحجيرة بالرعاية التربوية والثقافية والصحية والأخذ بيدها إلى الحياة الكريمة وهو ما يقوى الروابط بينها وبين المجتمع ويعزز في نفوس أفرادها الحس الانواعي النبيل .

كذلك يعني الأخاء تقوية الروابط القومية وهو ما من شأنه المحافظة على كيان المجتمع كوحدة قوية غير متفسخة تنزع إلى الخير والصالح العام ، وتطرح الاختلافات بين الأفراد بجميع أشكالها على طاولة الاقناع والاقناع دون اللجوء إلى الدموية والعنف ، ثم الالتزام برأى الأكثريّة ، ثم الجيلولة دون ضغط هذه الأكثريّة على الأقلية بما يمس من حرياتها وكرامتها بسبب اختلافها معها في الرأي ٠

ويتمدّ مبدأ الأخاء بنظر الديموقراطية الاشتراكية ، إلى الصعيد الدولي فهي تساعد على بناء ديموقراطيات اشتراكية مماثلة دون التدخل بالشأن الداخلي للأمم والشعوب ، على أن تعامل هذه الديمقراطيات بعضها بروح الأخوة عن طريق تبادل نمرات الماجزات العلمية والفنية والأدبية والصناعية والزراعية وتوسيع التبادل التجاري بينها ، ومساهمتها المشتركة في ميدان الكشف العلمي وتطوير المبتكرات والمخترعات المقيدة للحضارة والمدنية وكل ما يعود على الإنسانية بالخير ، وذلك كوسيلة مضمونة لتجنب الحرب ، ومن أجل القضاء على الاستعمار ٠

وهكذا يكون مبدأ الأخاء في الديموقراطية الاشتراكية : يحفظ للمجتمع كرامة العائلة ، وكرامته القومية ، وعزته الوطنية ، ثم يتوجه بالمجتمع ذاته كوحدة قوية متضامنة إلى تأدية رسالته الإنسانية في الحياة المدنية بنشر الخير من أجل الحضارة والقضاء على أسباب الحرب والاستعمار ٠ وعن المبدأ الثاني ، فإن الحرية حال من الحالات التي لا يستطيع الكائن الإنساني الشعور بكرامته وقدرته على الحياة السعيدة والإبداع بدونها ٠

ولقد عرفها توماس بين بقوله : « إنها حق الفرد في أن يعمل كل ما لا يعارض حقوق الآخرين » . وعرفها هارولد لاسكي قائلاً : « إنها الرغبة الملحة للاحتفاظ بذلك الوسط الذي يوفر الفرص للناس كي تظهر ذاتهم في أحسن أحوالها » . وهناك الكثير من التعاريف والأقوال عن الحرية لكتير من المفكرين وكلها لا تتعذر حدود هذه الدائرة التي أوردنها . والحرية التي تؤكد عليها الديمقراطية هي :

أ - حرية العقيدة وهذه :

(١) حرية الفكر والضمير .

(٢) حرية التعبير عن الرأي نطقاً وكتابة بما لا يمس سلامة المجتمع .

ب - الحرية السياسية :

(١) حرية الاجتماع في حدود القانون .

(٢) حرية تأليف الجمعيات في حدود القانون .

(٣) حرية الاقتراع .

ج - الحرية المدنية :

(١) الحرية الشخصية التي تنتهي عند ابتداء حرية الآخرين .

(٢) حرمة المسكن واحترام سرية المراسلات الشخصية .

د - الحرية الاقتصادية وهي :

(١) حرية الملكية الفردية الخاصة ضمن الحدود التي لا تصبح فيها

مصدراً للظلم الاجتماعي وخطراً علىصالح العام .

ولقد نصت المادة الثانية من وثيقة حقوق الإنسان والمواطن التي

أصدرتها الثورة الفرنسية :

ـ ان غاية كل هيئة سياسية هي صيانة حقوق الانسان الطبيعية الثابتة وهي : الحرية وحق التملك والأمن ومقاومة الظلم .

أما المبدأ الثالث ، وهو المساواة ، فانها في الديموقراطية الاشتراكية :

١ - مساواة اجتماعية وتوازن اقتصادي : وهي تتحقق بمحو الفوارق الطبقية ، وليس بسيطرة طبقة على أخرى كما تريده الشيوعية ، نعم بمنع استغلال الفرد لأخوانه من المواطنين الآخرين .

٢ - المساواة أمام القانون : وهي أن تسرى أحكام القانون على المواطنين جميعاً وإن يكونوا سواسية أمامه بغض النظر عن أي اعتبار لا يقره القانون ذاته .

٣ - المساواة السياسية : وهي أن يمارس الجميع نفس الحقوق التي يكفلها لهم مبدأ الحرية دونما تمييز بسبب المعتقد الديني أو الجنس ، أو كونه ذكراً أو اثني ، أو أي اعتبار آخر لا يقره القانون .

٤ - المساواة بالفرص ، أو تكافؤ الفرص : أي أن يتکفل المجتمع حماية حرمة وكرامة كل المواطنين بصورة متساوية ومتكافئة وإن يفتح أبواب العمل والابداع أمام الجميع لتحفيز القابليات وبذل الجهد الهادفة إلى الخير العام ، مع مراعاة مصلحة المجموع بالحيلولة دون فسح المجال للفرصة التي تؤدي إلى الغلبة الاجتماعية . إن هذه المادة تندمج مع المادة الأولى أعلاه من الناحية الاقتصادية .

٥ - المساواة في المواطن : وهي أن يكون للجميع ذات الحقوق المدنية

والسياسية ، وان يكونوا متساوين أمام ما يفرضه عليهم المجتمع من واجبات وتكليفات عامة دونما تمييز لا يقره القانون .  
 ينافر جلياً مما ورد آنفأ من أشكال الحرية والمساواة بأن هذين المبدأين لا يتعارضان مع بعضهما مطلقاً ، وهو ما سبق أن أشرنا إليه ، ولقد نصت المادة الرابعة من وثيقة حقوق الإنسان والمواطن للثورة الفرنسية بأنه : « تقوم الحرية على حق المواطن في أن يمارس كل عمل لا يضر الآخرين . ولذلك فإن ممارسة الحقوق الطبيعية من قبل أي شخص كان ، لا تقف إلا عند الحد الذي يؤمن لبقية أعضاء المجتمع التمتع بهذه الحقوق نفسها . وهذا الحد لا يعينه إلا القانون » .

هذا عن الديموقراطية ، أما عن الاشتراكية ، فإن لها كذلك جذوراً بعيدة في التاريخ . إنها وجدت عند بعض المجتمعات المتقدمة القديمة . طبقها الأغرق في عدد من مدنهم . ومارسها الرومان بصورة محدودة ، ونادى بها بعض فلاسفة الصين القدماء . ولقد دعا إليها أفلاطون كرهًا منه للعلم والديمقراطية فكانت اشتراكية أوستقراطية ممقوته . كذلك أخذت بها المسيحية بشكل محدود في القرون الوسطى . ولقد تبلورت الآراء الاشتراكية الحديثة منذ عصر الثورة الفرنسية ظهرت مذاهب اشتراكية تختلف مع بعضها في أساليب تحقيق أهدافها الاقتصادية فكانت هناك آراء سان سيمون وشارل فوريين وكارل ماركس وكارل رووبرتس وفرديناند لاسال وبرودون وباكونين ، ثم كاوتسكي وأوتمار سيان وسدني ويب وبرناردشو وغيرهم .

والحق فقد كان أبُرُّ من عبر عن الاشتراكية ورسم لها صورتها الفلسفية الواضحة ووضعها في إطار ديمقراطي ، هو جان جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي اذ قال : « ان المساواة في الثروة ، هي أن لا يكون لأى مواطن من الثروة ما يستطيع به شراء غيره من المواطنين ، وإن لا يوجد بين المواطنين في المجتمع من هو فقير لدرجة يضطر معها على بيع نفسه للآخرين » .

وفي زحمة الآراء والنظريات الاشتراكية هذه التي استمرت منذ الثورة الفرنسية حتى هذا اليوم ، بُرِزَ هناك تياران راديكاليان متطرفان ينزعان إلى القوة والشراسة والعنف كوسيلة لاقتلاع كل شيء من جذوره واقامة مجتمع جديد طبقاً لفلسفة كل منهما . الاول هو التيار الشيوعي الماركسي الذي يهدف إلى الثورة العنيفة الدامية واقامة دكتاتورية طبقة واحدة على أسلاء بقية العبقارات ، وسيطرة هذه الطبقة الجديدة على جميع مصادر الاتاج ووسائله وكذلك المواد الاستهلاكية ، ثم سحق الدولة . والثاني هو التيار الفاشستي الذي يسيطر على مصادر الاتاج وتوجيهه الوجهة العسكرية الاعتدائية بالقوة والعنف دون اللجوء إلى فكرة الثورة الطبيعية الحادة . وكان ماركس قد رأى بأن الاقتصاد هو العامل الحاسم في تقرير التاريخ . أما الفاشست ، فقد رأوا بأن هذا العامل الحاسم هو « الدولة » . وقد رأى ماركس بأن الصراع بين العبقارات هو السبيل إلى التقدم ، أما الفاشست ، فقد رأوا بأن هذا السبيل هو في الصراع بين الدول . ومن هذه النقطة انطلق النازيون في فرض سيطرتهم على الاتاج واحتضانه لصالح

العسكرية توطيد كيان الدولة وجعلها متفوقة على غيرها من الدول التي  
تصارعها في الحرب .

وبين التطرف ذات اليمين وذات اليسار ، كان هناك تيار اشتراكي آخر يؤمن بالديمقراطية كعقيدة وسياسة واسلوب في تطبيق الاشتراكية على ضوء الفكرة الواضحة التي صاغها جان جاك روسو للمساواة الاقتصادية أو الديمقراطية الاقتصادية التي أشرنا إليها قبل لحظات ، وهذا التيار ، هو الديمقراطية الاشتراكية .

فالديمقراطية الاشتراكية نتيجة من نتائج تطور الفكر الديموقратي . وهي تؤمن بأن الشعب مصدر السلطات ، وأنه هو الذي يسمى الشرائع وينفذ القوانين ، وليس طبقة معينة ذات ديكاتورية على غيرها كما هو الحال في الشيوعية ، أو شخص معين له ديكاتورية على كل الطبقات كما هو الحال في النازية .

كذلك فانها عقيدة تؤمن بوجود نزعة الخير في الطبيعة البشرية لذلك فانها تؤمن بمبرأة الاتفاق وامكانية قيامه بين المختلفين في الرأي عن طريق الاقناع والاقتناع ورفض استخدام السيف في تطبيق ما تراه مناسباً من مناهج اقتصادية . ذلك أنها تعتقد بأن الحالة المدنية هي اللجوء إلى الاقناع بدلاً من القوة التي كانت اسلوباً ملزماً للإنسان قبل عهده بالمدنية والحضارة . إذ من الجائز أن يجعل النظام الديكتاتوري من الفرد الذي يتقبله متفقاً ، غير أنه من المستحيل أن يجعل منه متمنياً . عليه فإن المجازر المخيفة والحرائق الهائلة والآلام الممضة التي صبها البلاشفة على رأس الشعب بعد انتصار

تورة اكتوبر في سبيل تطبيق مناهج اقتصادية معينة ، وكذلك الاضطهاد والقسر والقمع والقتل الذي استخدمته الاشتراكية الوطنية الالمانية في ظل هتلر لأغراض مشابهة ، مرفوض أصلا في عرف الديموقراطية الاشتراكية التي تؤمن بكرامة الانسان وتشتمل من جريمة القتل بسبب الاختلاف في وجهات النظر .

والديموقراطية الاشتراكية تؤمن بـ « التقدم المستمر أبداً » ولا تؤمن بـ « المطلق » . وبعبارة أوضح ، إنها لا تؤمن بالكمال لنفسها وتدعى ، على عكس الديكتatorيات التي تؤمن بالطلق وتدعى لنفسها الكمال . فالديكتوريات تؤمن بأن التقدم هو سير نحو المطلق ، أي نحو الكمال ، والتوقف عنده . فماركس مثلا ، يزعم بأن المطلق هو زوال الطبقات وتلاشي الدولة ولا شيء بعد ذلك . وكذلك هتلر ، فإنه يوقف التقدم عند « عهد الالف عام » الهاينريش المشؤوم . والديموقراطية الاشتراكية ترفض كل هذا اللغو والهوس الفلسفى المظلم . إنها تؤمن بالتفاؤل والازدهار والتقدم المتتطور المستمر ، وإن ما يصلح لهذا اليوم قد لا يصلح غداً ، وما يتفق مع صالح هذا الجيل قد لا يصلح للجيل القادم أو الذي بعده . إنها لا تحجر نفسها في قوقة أو قالب متحجر من نصوص فلسفية أو اقتصادية تمسك بها على مر السنين والأجيال وكأنها أشياء منزلة كما يفعل الشيوعيون مثلا في قوقة النصوص الماركسيّة واللينية .

ان « التقدم والتطور أبداً » هو الشعار الذي ترفعه الديموقراطية الاشتراكية دائمًا ، وهي تعارض وتضحك منمن يدعى لنفسه الكمال .

والديمقراطية الاشتراكية تكافح الاستعمار لأنها تؤمن بمبدأ الأخوة كأحد أركان الفكرة الديمقراطية . لذلك فإنها تسعى دائمًا إلى تحرير الشعوب المستعمرة ورفعها إلى مصاف الشعوب الأخرى التي سبقتها في التحرر والرقي . ومن هذا المنطلق ، فإنها تشجب الحرب وتدعوا إلى نزع السلاح والقضاء على أسباب العروبة ، لكنها تحمل السلاح دفاعاً عن النفس إذا ما هوجمت الدولة واعتدى عليها من الخارج لأن الضعف أمام المعذبين من شأن الجبناء .

وقد تأتي الديمقراطية الاشتراكية إلى السلطة عن طريق الانتخابات العامة ، كما تحاول أن تفعل هذه الأيام في كثير من بلدان أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا . وقد تأتي نتيجة ثورة تحريرية ضد الاستعمار ، كذلك فإنها تأتي عن طريق ثورة غير طبيعية ضد حكم غير ديمقراطي فاسد ، أو دكتاتوري فردي .

وليس للديمقراطية الاشتراكية مناهج اقتصادية معينة ثابتة تدعى بأنها صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان كما تدعى الشيوعية مثلاً ، بل وعلى العكس ، فإنها ترى بأن تستخلص المناهج المنشود تطبيقها من صميم حاجة وصالح البلد والمجتمع الذي تقوم فيه ، آخذة في ذلك بعين الاعتبار ، التطور الاقتصادي والعلمي الذي يجري حولها في بلدان العالم الأخرى لتساهم بقسطها في خدمة المدنية والحضارة . لذلك فإن مناهجها تكون بما يتافق وحاجة البلد في المرحلة الراهنة . كذلك فإنها لا تقوم بوضع منهج معين يتعارض مع الرأي العام أو الأحكام الدينية . وفي بلد تكون غالبية سكانه

العظمى من المسلمين مثلا ، لا تقوم الديموقراطية بوضع أى منهج ، أو أى تشرع من شأنه الغاء الميراث ، على اعتبار ان هذا التشريع يتعارض مع التشريع الاسلامي الذى اقر وجود الميراث ، وهو ما تلتزم به وتوكل عليه الثورة الديموقراطية الاشتراكية القائمة فى مصر ، وكذلك ، كما هو معروف ، الثورة الديموقراطية الاشتراكية القائمة الان في العراق .

والديموقراطية الاشتراكية ، بالإضافة الى أنها لا تؤمن بالقسر والعنف في تطبيق منهج اقتصادى معين ، فانها لا تؤمن أيضا بـ «المصادر» وانتزاع الملكية الشخصية . فالمملكة الشخصية غير ذات الخطر على حياة المجتمع مصونة فيها . واذا كان الصالح العام يقضى بانتزاع ملكية خاصة معينة ، فان ذلك يجري بموجب القانون ، وعلى أساس تعويض صاحب تلك الملكية المتزرعة بما لا ينقص عن قيمتها المادية في شيء ، لأن تستملك الحكومة مثلا ، عقاراً معيناً لغاية فتح طريق عام أو إقامة مصنع أو غيره . وحتى في حالة تأميم مشروع اقتصادي ضخم ، فانها تعوض أصحابه ليتمكنوا من موافقة خدمة البلد بالاشتغال في مشاريع اقتصادية أخرى غير ذات صفة احتكارية . أنها لا تسمح للفرد أن يحتكر ثمرات مشروع اقتصادي لأن يمتلك السكك الحديدية في العراق . أو أن يمتلك مصلحة البريد والبرق والتلفون كما جرى في بعض الدول الرأسمالية . ان مثل هذه المشاريع التي تحتوي على جهود ومقدرات ألاف العمال والموظفين والمستخدمين يجب أن تكون من ممتلكات الأمة . لذلك فانها تسعى الى تأميمها . أما بخصوص الملكيات الأخرى فانها تنظر اليها على ضوء ما جاء

في المادة ١٧ من وثيقة حقوق الإنسان للثورة الفرنسية التي نصت على أن « الملكية الخاصة حق مقدس غير قابل للنقض ، فلا يجوز أن تتزعزع من أحد إلا عند ما تقتضيه المنفعة العامة الثابتة بصورة قانونية . ويشترط في أحوال انتزاع الملكية من أصحابها ، منح تعويض عادل لهم » .

والديموقراطية الاشتراكية تحترم المرأة وتعطيها كافة حقوقها السياسية والاجتماعية وتساويها بالرجل . فهى لا تهين كرامتها وتحققها مثل الشيوعية ، ولا يجعل منها مجرد معمل صغير لانتاج الاطفال تدفع بهم الى سوح القتال ، وخدمات تلازم البيت في معزل عن المسؤولون العامة كما رسمته لها النازية .

والديموقراطية الاشتراكية ، بعد هذا وذلك ، لا تقر بشرعية الاقطاع والتركيز والاحتكار . كذلك فانها تسعى الى ايقاف رأس المال الضخم النازع نحو التسلط والاستعمار عند حدوده ، ثم ايقاف فعالية المشروع الاقتصادي الضخم عندما يصبح مصدراً لظلم الآخرين . وان أبرز وسائلها فى تنفيذ ارادة المجتمع لازالة هذه المظالم الاجتماعية ، هي التأمين على أساس التعويض كما أسلفنا ، وفرض انصرائب التصاعدية ، وتوزيع الاراضى الزراعية بحسب معينة على مستحقيها من أفراد الهيئة الاجتماعية ، كل ذلك بمحض القوانين النابعة من ارادة الشعب ، والتى تمارسها الهيئة السياسية ، أغنى الحكومة ، التى يرتضيها الشعب ، باسم الشعب .

ومقابل هذا التدخل من قبل الهيئة السياسية فى شؤون أفراد المجتمع الاقتصادية ، فقد أصبح للمواطن على الدولة فى ظل الديموقراطية الاشتراكية حقوق هى :

- ١ - حقه في السعادة والتحرر من العوز
- ٢ - حقه في الثقافة والتربيه والتعليم
- ٣ - حقه في العمل
- ٤ - حقه في الراحة والتسلية
- ٥ - حقه في الصحة
- ٦ - حقه في الحصول على الضمانات ضد البطالة والمرض والشيخوخة  
والعجز .

تلك هي الخطوط العريضة والوجه المشرق للديمقراطية الاشتراكية التي تلف حول أعلامها جموع الشعوب التي كانت قد استضعفـت يوماً في الأرض . إنها الجنة الوارفة الفلال التي ينظر إليها اليوم شرراً بغضـب ، زبانية الجحيم الشيوعي المستعر الأوار .



## بعض مراجع البحث

- ١ - عطا بكري :  
الدستور وحقوق الانسان .  
الديموقراطية في التكوين .
- ٢ - جان جاك روسو : العقد الاجتماعي : ترجمة ابراهيم الحال .
- ٣ - فيلد مارشال هندنبرغ : مذكراتي : ترجمة أحمد رفت .
- ٤ - صديق القادرى : مذكرات القادرى .
- ٥ - بولدوين : الديموقراطية : ترجمة يوسف الحال .
- ٦ - الدكتور محمد عبدالله العربي : نظرات بين الشيوعية والاسلام .
- ٧ - آرفون : الفوضوية : ترجمة محمد عيتاني .

لـ

: ٢٦

اتبع طبع الكتاب في أيلول ١٩٦٣ م بطبعة الحكومة

الثمن ٥٠ فلس



ـ تكـنـ الفـقـةـ مـسـاـعـةـ لـلـجـمـعـ  
ـ أـجـلـ أـنـ تـبـرـ شـاعـلـ المـرـقـةـ دـرـوـبـ الـحـيـاةـ  
ـ اـصـدـرـتـ وـزـارـةـ الـأـرـشـادـ كـبـ سـلـةـ  
ـ الـفـنـونـ وـالـفـقـةـ الشـيـعـةـ بـشـكـلـهـ الـمـدـدـدـ

ـ فـيـ :

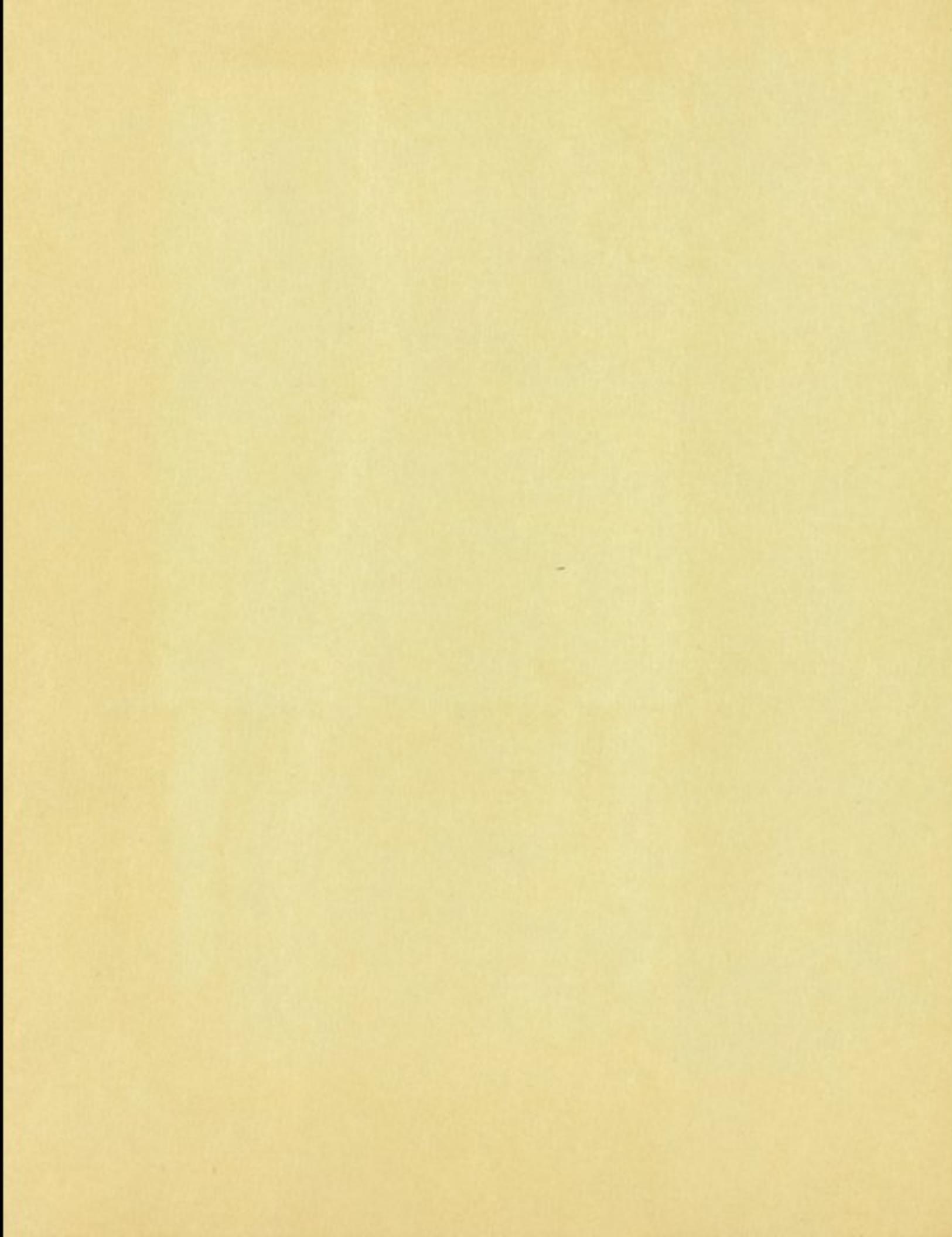
ـ اـدـفـكـريـ دـسـ بـشـكـلـ مـسـطـ وـثـنـ زـهدـ .  
ـ تـبـيـ لـلـقـارـيـ فـرـصـ قـلـ ثـلـ اـثـرـاـكـةـ الـفـقـةـ .  
ـ وـفـتـحـ أـلـمـ الـبـاحـثـ طـرـيقـ نـشـرـ تـاجـهـ عـلـىـ الـجـمـيـورـ بـجـنـدـةـ  
ـ لـذـلـكـ أـوـسـ اـمـكـانـاتـ .

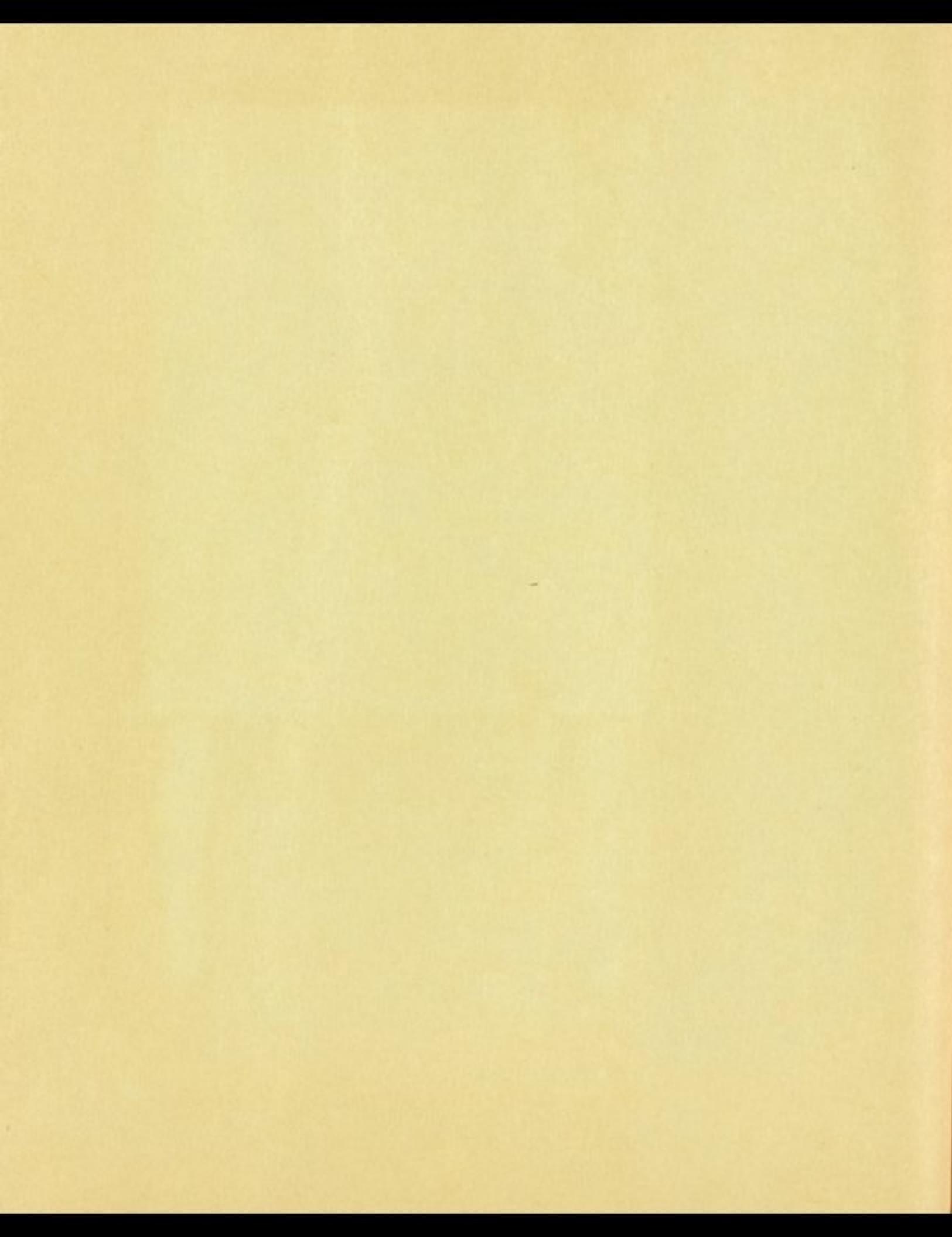
ـ اـتـمـ عـلـىـ مـوـعـدـ مـعـ سـلـةـ كـبـ الـفـنـونـ  
ـ وـالـفـقـةـ الشـيـعـةـ فـيـ مـطـلـعـ كـلـ شـهـرـ .  
ـ اـفـرـاؤـافـيـاـ :ـ الـأـدـبـ :ـ الـفـنـ :ـ الـبـيـانـ :ـ  
ـ الـأـنـصـادـ :ـ الـفـولـكـلـورـ :ـ  
ـ وـكـلـ لـوـنـ يـحـقـقـ لـرـفـاعـ  
ـ الـمـسـتـوىـ الـفـقـانـ .

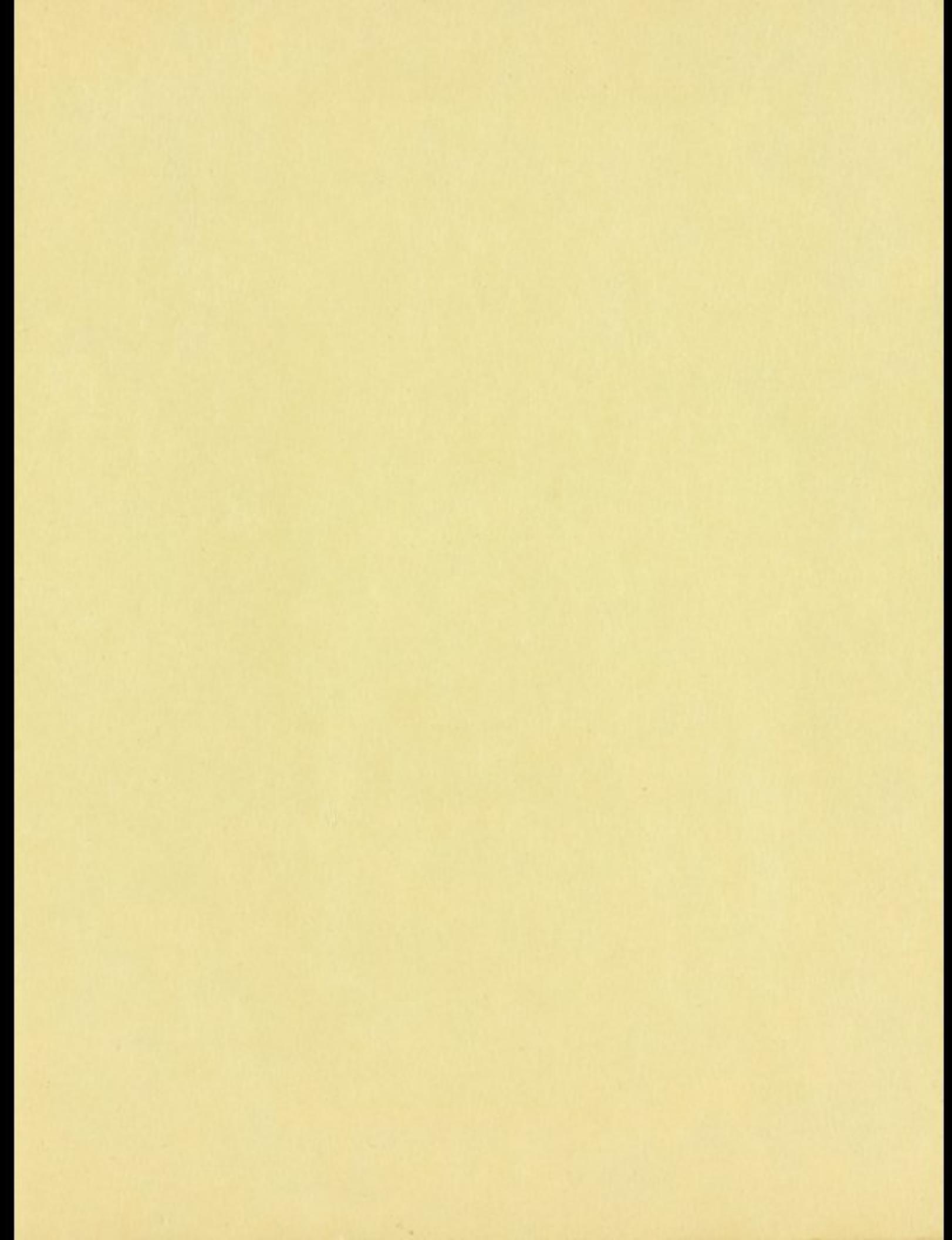
ـ «ـ .ـ انـ ضـمـورـ السـيـطـرـةـ الـاحـتكـارـيـةـ الـأـجـنبـيةـ  
ـ وـالـخـسـارـ ظـلـ الـاستـعـمارـ عنـ بـقـاعـ الـعـالـمـ كـتـيـجـةـ لـكـفـاحـ  
ـ الشـعـوبـ الـوـاعـيـةـ فـيـ الـدـنـيـاـ قدـ جـرـ الـآـمـيـةـ الشـيـوـعـيـةـ  
ـ مـنـ اـسـلـحـتـهاـ الـفـجـومـيـةـ الـتـيـ كـانـتـ تـسـتـعـمـلـهاـ فـيـ مـيـاهـاـ  
ـ شـنـ الـدـيـقـرـاطـيـةـ الـاشـرـاكـيـةـ وـمـادـنـهاـ فـيـ الـثـورـةـ  
ـ السـلـمـيـةـ الـبـيـضاـءـ .ـ »

ـ «ـ .ـ وـ الـوـاقـعـ انـ الـقـرـنـ التـاسـعـ عـشـرـ مـنـذـ  
ـ مـطـلـعـهـ كـانـ زـاخـرـ أـبـالـيـارـاتـ الـاشـرـاكـيـةـ وـ الـدـيـقـرـاطـيـةـ  
ـ الـمـتـعـدـدـ الـأـشـكـالـ الـتـيـ لـاـ تـوـمـنـ يـدـكـاتـورـيـةـ الـطـبـقـةـ  
ـ الـوـاحـدةـ .ـ وـ كـانـتـ (ـعـصـبةـ الشـيـوـعـيـنـ)ـ الـتـيـ اـسـهـاـ  
ـ مـارـكـسـ وـأـنـجـلـزـ عـامـ ١٨٤٧ـ عـرـبـةـ ثـورـيـةـ مـهـكـرـةـ  
ـ التـوـالـيـبـ .ـ حـاـوـلـ الـفـكـرـانـ الشـيـوـعـيـانـ أـنـ يـسـابـقـاـ  
ـ بـهـاـ عـاصـفـةـ الـدـيـقـرـاطـيـاتـ الـاشـرـاكـيـةـ الـمـتـعـدـدـةـ  
ـ وـ رـحـابـ ذـلـكـ الـقـرـنـ فـاجـهـنـاـ نـفـيـهـمـاـ فـيـ سـجـبـهاـ مـدـدـ  
ـ سـبـعـ عـشـرـ سـنةـ دـوـغـاـ جـدـوـيـ .ـ »

ـ .ـ مـنـ الـكـاتـبـ الـذـيـ بـيـنـ يـدـيـكـ .ـ .ـ







COLUMBIA UNIVERSITY



0026812584

956  
Ir26  
1

DEC 16 1966

956-1r26